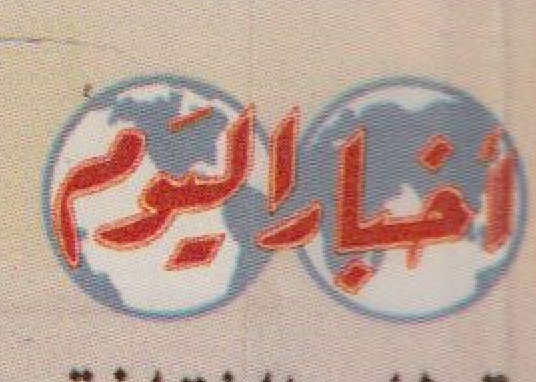
عبد القادر شهيب

الساعات الأخيرة
فى حكم مبارك



قطاع الثقافة

أخبار اليوم
قطاع الثقافة



الساعات الأخيرة في حكم مبارك

عبد القادر شهيب

دار



رئيس مجلس الإدارة

محمد بركات

المشرف العام

علاء عبد الهادي

رسم الغلاف والإخراج الفنى

أسامة أحمد نجيب

إدارة التسويق تليفاكس: 25795896

email:thakafa.ad@gmail.com

وكلاؤنا بالخارج

دولة الإمارات العربية مكتبة أخبار اليوم - المركز التجاري المصري بالشارقة

0097142660337 - 00971501499714

السعودية ودول الخليج سلسلة مكتبات العبيكان :

0096614160018 - 00966503279717

مكتبة جرير : 00966502177702 - 009664626000

الإهـداء

إلى حبيبة القلب جَنَى

حفيدتى الصغيرة التى أتمنى لها أن تعيش فى دولة ديمقراطية مدنية عصرية وعادلة

عبد القادر شهيب

قبل البداية

آخر مرة رأيت فيها الرئيس السابق حسنى مبارك كانت يوم ٢٣ يناير خلال الاحتفال بعيد الشرطة ، أى قبل يومين من اندلاع مظاهرات ٢٥ يناير ، والتى كانت المشهد الافتتاحى للثورة الشعبية المصرية التي أطاحت بنظام حكم طال عمره إلى ثلاثين عاماً كاملاً .

لكن آخر مرة استمعت عن قرب لمبارك كانت قبلها بنحو اثنى عشر يوماً ، تحديداً يوم ١١ يناير خلال الاحتفال الذى أقامه الرئيس السابق لتقليد د. مجدى يعقوب قلادة النيل ، وتحديدا أثناء حفل الاستقبال الذى أعقب كلمتى مبارك ود. مجدى يعقوب تجمعت مجموعة من الحاضرين حول الرئيس السابق يتحدثون ويستمعون إليه .. منهم رؤساء أحزاب وصحفيون .

فى يوم ١١ يناير كرر الرئيس السابق فى كلامه العبارة المصرية الشهيرة التى يرددها المصريون عادة قرب النهايات ، وهى العبارة التى تقول : « لا شيء يستاهل!» .. لفت انتباهى ذلك يومها وتذكرته حينما رأيت مبارك بعدها

يوم ٢٣ يناير وهو يودع أكبر عدد من الذين حضروا الاحتفال بعيد الشرطة والذى كان آخر احتفال له كرئيس للجمهورية .. فقد بدا لى أن مبارك ليس فى حالته الطبيعية ربما لأننى لم أنسَ عبارته السابقة .. وقد يكون وقتها يترقب بقلق ما سيحدث بعد يومين والذى تجمعت لديه تقارير من الأجهزة الأمنية تشير إلى ضخامة عدد المتظاهرين الذين سوف يشاركون فى مظاهرات يوم ٢٥ يناير ..

حيث كانت هذه التقارير تتوقع مشاركة نحو مائة ألف متظاهر كما أفصح عن ذلك نائب الرئيس عمر سليمان لرؤساء تحرير ورؤساء مجالس إدارات الصحف يوم ٨ فبراير .

لكن مع ذلك الأغلب أن مبارك لم يكن يتوقع أن نهاية حكمه قد اقتربت وأن الأيام الأخيرة فى حكمه قد بدأت بالفعل ..

فأجهزة الأمن رغم توقعها أن تكون مظاهرات ٢٥ يناير مختلفة عما سبقها من مظاهرات شهدتها مصر من قبل طوال السنوات الماضية ، إلا أنها كانت مازالت حتى صباح يوم الثامن والعشرين من يناير لديها ثقة فى قدرتها على السيطرة عليها وفضها .. ولعل ذلك ما عبر عنه بوضوح وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى فى

الحديث الذى أدلى به صباح يوم ٢٦ يناير لمجلة روزاليوسف ونشر فى عددها الذى صدر يوم السبت ٢٩ يناير، أى بعد انهيار الشرطة ووقوع الانفلات الأمنى ونزول قوات الجيش إلى الشارع .. ففى هذا الحديث نفى الوزير أن النظام يواجه تحدياً يهدده ، مؤكداً أن النظام ليس هشا ، وهو يحظى بتأييد شعبى كبير من الملايين .. ولذلك فإن آلاف المتظاهرين لا تهزه !

والأرجح أن هذا هو السبب الأول والمباشر لحالة الارتباك والاضطراب التى سيطرت على أسلوب إدارة الحكم لآخر أزمة واجهته ، وهى الأزمة التى قضت عليه .. أما بقية الأسباب الأخرى فقد صاغها انفراد جمال مبارك بإدارة هذه الأزمة .. وحدوث انقسامات فى كواليس الحكم نجمت عن رفض مسبق لخطة توريث الحكم من الأب للابن ، وهى الخطة التى كانت تشهد آخر فصولها بالاستعداد لإعلان الأب عدم رغبته فى الترشح لفترة رئاسية جديدة ، وتسمية الحزب الوطنى المنحل ابنه جمال مرشحا له فى انتخابات الرئاسة القادمة .. أما السبب الحاكم لهذا الارتباك الذى أصاب القصر الرئاسى فقد كان هو موقف قيادة القوات المسلحة التى أوضحت منذ اللحظة الأولى لنزولها إلى الشارع أنها لن تطلق النار على المتظاهرين ، وإنما سوف

تحميهم .. والأهم من ذلك أعلنت مبكراً فى بيان لمتحدث باسمها هو اللواء إسماعيل عتمان أنها تتفهم وتتبنى المطالب المشروعة للشعب الذى عبر عنها المتظاهرون ..

ثم جاءت الضغوط الخارجية خاصة الأمريكية لتكمل مجموعة الأسباب التى ساهمت فى صياغة حالة الارتباك والاضطراب التى انتابت قيادة النظام السابق وهو يدير آخر أزماته ، وهى الأزمة التى أودت به وكتبت نهايته .. فهذه الضغوط كانت تتصاعد عليه يوماً بعد آخر ، بل ساعة بعد أخرى.. ولأن النظام السابق كان قد فقد كل أدواته وأسلحته الداخلية ، بعد أن انهارت الشرطة وانحازت القوات المسلحة للشعب ، فإن تأثير الضغوط الخارجية كان مؤلماً عليه .

وهكذا ..

كانت الساعات الأخيرة فى حكم مبارك هى أصعب وأقسى ساعات حكمه الذى طال لنحو ثلاثين عاماً .. فهى ساعات عزله .. ويأس .. وفوضى .. واضطراب .. وضيق .. وانعدام فرص المناورة .

لقد وجد مبارك نفسه لا سبيل أمامه سوى التخلى عن الحكم .. وكل المحاولات التى بذلها سواء هو أو ابنه أو بعض المحيطين به على مدى

نحو ثمانية عشر يوماً كانت أشبه بمحاولات الغريق وهو يصارع بلا جدوى وبلا أمل أمواجاً عاتية تقذف به وتضربه بعنف .

فى هذه الساعات ضاعات القدرة على التفكير السليم وساد التخبط .. وهذا ما يفسر البطء فى اتخاذ القرار والانتظار لنحو أربعة أيام قبل أن يخرج مبارك شخصياً ليتحدث للشعب الذى انتفض ضد نظام حكمه مطالبا بإسقاطه .. وحتى عندما تحدث كان كل ما قدمه للمتظاهرين الغاضبين بضعة وعود محدودة بإصلاح دستورى عابر غير محدد الملامح مع تبشيره بأنه طلب من حكومة نظيف الاستقالة ، وحتى لم يقل إنه بادر بإقالتها !.. بينما لم يكن قد استقر بعد على من يشكل الحكومة الجديدة ، ولا أفصح عن نيته لتعيين نائب للرئيس ، وهو مطلب قديم كانت قد تجاوزته حركة الشارع وقتها ..

وبسبب البطء انتظرنا أربعة أيام أخرى ليخرج مبارك مجدداً متحدثاً للشعب ليؤكد أنه لن يترشح فى الانتخابات الرئاسية الجديدة ، ولم يؤكد فى ذات الوقت أن ابنه الذى استقال من مناصبه القيادية فى الحزب الوطنى لن يترشح هو الآخر .. واحتاج الأمر أن يعلن ذلك النائب عمر سليمان فيما بعد ، لكنه كان إعلاناً متأخراً

لأن خطاب مبارك الثانى ذاته كانت آثاره قد تبددت سريعاً بعد ساعات فى اليوم التالى، بعد موقعة الجمل الشهيرة والتى أقنعت قطاعات شعبية واسعة بأن نظام مبارك ليس ضحية أو مجنياً عليه ، وإنما جانٍ متورط فى قتل الشباب المعتصمين بميدان التحرير .. وبالتالى لا معنى لمنحه مهلة لخروج مشرف من السلطة .

ومن المؤكد أن ذلك زاد أكثر من صعوبة الساعات الأخيرة فى حكم مبارك ، وزاد من قسوتها ووطأتها عليه وعلى كل المحيطين به ، الذين كانوا يحاولون عبثاً إنقاذ سفينة حكمه من الغرق وهى تواجه تسونامى شعبياً هائلاً ثقبها من شتى الاتجاهات، فى وقت لم يتقدم أحد فى الداخل أو الخارج لإنقاذهم .. بل إن كل هؤلاء تخلوا عنهم وانحازوا لمن يطالبون بالخلاص منهم .

وهكذا .. الساعات الأخيرة فى حكم مبارك كانت فى حقيقتها شديدة الدرامية .. فلم تكن ساعات نهاية طبيعية لحكم امتد لنحو ثلاثين عاما .. ولكنها مع ذلك كانت نهاية حتمية .. وهذا ما نفهمه من تتبع ما حدث فى هذه الساعات .

الساعات الأخيرة في حكم مبارك

١

رئيسان لمصر

في إحدى الجولات الخارجية للرئيس الأسبق حسنى مبارك فى ربيع عام ٢٠٠٦ والتى شملت ثلاثة عواصم أوربية..، جاء مبارك إلينا كما اعتاد ليتحدث للصحفيين المرافقين له على طائرته.. وتنوعت الأسئلة التى وجهناها له وشملت العديد من القضايا الداخلية والخارجية، فضلا بالطبع عن أحداث جولته هذه، وكان من بين الأسئلة التى وجهتها للرئيس السابق سؤالا يتعلق بتعثر محاولات استيراد اللحوم من السودان وأثيوبيا، وهى المحاولات التى بدأتها قبلها بسنوات وزيرة التعاون الدولى فايزة أبو النجا بمشاركة زميلها وزير التموين حسن خضر، وذلك فى إطار سعيها لدعم علاقات مصر بدول حوض النيل من خلال نسج شبكة مصالح قوية معها.. لكن هذه المحاولات واجهت حربا شرسة من قبل مجموعة من محتكرى استيراد اللحوم الذين شعروا أن استيراد لحوم رخيصة من أثيوبيا والسودان سوف يهدد مصالحهم، ويؤثر بالسلب على ما يحققونه من أرباح هائلة من تجارتهم.. تولى دعم هؤلاء المستوردين وقتها د. يوسف بطرس غالى، الذى تحدى زميلته بأنها لن تتمكن من استيراد كيلو واحد من اللحوم الأثيوبية والسودانية.. لكن ذلك لم ينل من عزيمة وإصرار فايزة أبو النجا فاستمرت فى محاولتها استيراد اللحوم من أثيوبيا والسودان..

ولذلك سألت مبارك عن ذلك لكى ألفت انتباهه إلى ما يحاك من مؤامرات لإفشال هذه المحاولات.

وطلب مبارك وقتها من المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة أن يرد على سؤالى فقال إن صفقة استيراد اللحوم من أثيوبيا والسودان سوف توقع قريباً.. لكنى لم أيأس وعدت لأقول للرئيس السابق ما أعرفه أن ثمة عقبات مازالت تعترض سبيل توقيع الاتفاق وأن أهم هذه العقبات الخلاف حول السعر، بسبب تحريض مستوردى اللحوم المصريين على زيادة السعر، وأضفت وأعتقد أن الوزير عمر سليمان - الذى كان موجودا ضمن الوفد الرسمى المرافق للرئيس السابق ومتواجدا أثناء هذا النقاش - يعرف ذلك لأن الشركة التى كانت مسئولة عن عملية الاستيراد تتبع الجهاز الذى يرأسه.. لكن المهندس رشيد عاد ليؤكد أمام مبارك بوضوح وحسم اندهشت له، أن كل العقبات تم تذليلها وأنه تم التوصل إلى حل للخلاف حول السعر وأن الصفقة سوف تتم قريباً !

وبعد أن غادر مبارك المكان الذى اعتاد أن يلتقى به الصحفيين داخل الطائرة الرئاسية انتحيت جانبا بالمهندس رشيد وقلت له إننى لدّى تقرير صحفى موثوق من مصادره، وجاهز للنشر حول العقبات التى تعترض إتمام صفقة استيراد اللحوم من أثيوبيا والسودان.. فهل أنشر على لسانك فى العدد المقبل من مجلة المصور ما قلته أمام الرئيس.. وكان رده مفاجأة صادمة بالنسبة لى، خاصة أن هذه كانت ثالث مرة ألتقى فيها معه وأرافقه فيها

فى إحدى الزيارات الرئاسة الخارجية.. فقد قال لى وزير التجارة والصناعة الأسبق: لا تكتب ذلك لأننا بالفعل لم نتوصل إلى اتفاق على السعر ومازال الخلاف السعرى موجودا.. لكننا لا نريد إزعاج الرئيس !

وهكذا اكتشفت وقتها الحقيقة التى بدأت تتضح أكثر أكثر معالمها أمامى، وهى حقيقة إخفاء الأمور، والمعلومات عن الرئيس.. أو حقيقة تغييبه عمدا عما يحدث ويدور بدعوى عدم إزعاجه.. وقد ساعد على ذلك أن مبارك نفسه ارتاح هو للانسحاب بعد أن وثق فى ابنه جمال وأوكل له معظم أعباء وأمور الحكم، وبالتالى وثق فى الرجال الذين اختارهم ابنه وزراء ومسئولين فى مواقع شتى.. حتى بات مبارك لا يرى إلا بعين ابنه وعيون رجاله ولا يسمع إلا بآذنهم.. بل لعله أضحى يضيق ذرعا بالحديث معه عن المشاكل والهموم ويبغى فقط أن يتسامر معه متحدثوه.. وأذكر أنه فى أحد اللقاءات معه على الطائرة الرئاسية فى إحدى الرحلات الخارجية قال للوفد الإعلامى المرافق له الذى طرح عليه أسئلة حول كل قضايا الداخل والخارج.. أليس لديكم شيئا غير ثقيل الدم تتحدثون عنه ؟!

ولقد قال لى أحد وزراء المجموعة الاقتصادية الوزارية السابق أن مبارك خلال حكومة د. نظيف اختلف عن مبارك فى حكومة عاطف عبيد.. ففى الاجتماعات التى كان يدعو إليها لمناقشة القضايا المالية والاقتصادية ومشروعى الخطة والموازنة كان يهتم خلال حكومة عبيد بالسؤال عن العديد من التفاصيل ويستمع

للآراء المختلفة، ويتدخل للحسم واختيار رأى منها.. لكن فى حكومة نظيف كان يكتفى بسماع تقرير ملخص مختصر عن الموضوع المطروح للمناقشات وينفض الاجتماع.. وكأن هذه الاجتماعات كان المقصود بها إقناع المواطنين بأن الرئيس موجود وبصحة طيبة ويتمتع بقدرة ونشاط كبيرين ويمارس صلاحياته كاملة بدون أى انتقاص أو تهاون.. غير أن الحقيقة كانت مختلفة وعكس ذلك تماما.. كان الرئيس الأسبق مبارك ينسحب تدريجيا من ممارسة هذه الصلاحيات الهائلة.. حتى بات يمارس فقط الطقوس والمظاهر العلنية لمنصبه كرئيس للجمهورية.. أى الاجتماع مع الرؤساء الأجانب وإلقاء الخطب، والقيام ببعض الزيارات هنا وهناك، داخليا وخارجيا.. بينما أمور مقاليد الحكم كلها لم تعد مع نهاية عام ٢٠١٠ فى يده.

وإذا كانت الجراحة التى أجراها عام ٢٠١٠ تعد هى آخر خطوات انسحابه العملى من ممارسة صلاحيات منصبه كرئيس للجمهورية، فإن الجراحة التى أجراها عام ٢٠٠٤، كانت هى أولى خطوات هذاالانسحاب.. وقتها بدأ التفكير الجدى فى عملية نقل السلطات من مبارك الأب إلى مبارك الابن.. وقد أثمر هذا التفكير عن اتخاذ خطوات عملية لتغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية،التغيير بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح، بدلا من الاستفتاء على شخص واحد يختاره الشعب، وهو النظام الذى ساد منذ الإعلان عن النظام الجمهورى بمصر فى الخمسينيات ليحل محل النظام الملكى، حتى لايبدو تولى جمال الحكم توريثا

للسلطة، إنما نتيجة انتخاب مباشر له.. لكن جاءت التعديلات الدستورية وتحديدا المادة ٧٦ لتضمن أن يكون اختيار جمال أقرب للتعيين وليس الانتخاب، وذلك بعد تقييد المنافسة على منصب رئيس الجمهورية بشكل صارخ.

ورغم أن مبارك الأب حزم أمره فى النهاية للترشح فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، بعد أن تبين صعوبة ترشح ابنه وقتها، إلا أنه بدأ بالفعل عملية نقل السلطة عمليا وليس رسميا إلى ابنه، حينما بدأ الانسحاب خطوة وراء أخرى من ممارسة سلطاته وصلاحياته تاركا إياها لابنه، مكتفيا بممارسة طقوس منصبه فقط.. ولذلك كانت القرارات الاقتصادية والاجتماعية المهمة يتخذها الابن بعد مشاورة المجموعة الصغيرة المحيطة به، وكانت حكومة د. نظيف تتولى فقط الإعلان عن هذه القرارات بعد التوقيع عليها.. ولم يعد الأب « الرئيس الرسمى » يتابع كل شيء كما كان يفعل فى بداية حكمه.. وتوقف المسئولون عن إحاطته علما إلا بما يسمح به الابن فقط.. حتى الصحف لم يعد يرى منها إلا ما يختاره الابن لكى لا يعكر مزاجه أو يثير غضبه بما حفلت به من انتقادات لسياسات وقرارات وانحيازات حكومته.

لذلك.. كان اللجوء للرئيس السابق فى السنوات الأخيرة بلا جدوى أحيانا رغم كل ما نعرفه عن سلطاته الضخمة وقدرته على اتخاذ أى قرار أو إلغاء قرار يتخذه أى مسئول.. هذا ما اكتشفته فى أكثر من تجربة خاصة لى، ربما كان ابرزها لجوئى إليه لإنقاذ برنامج الفضاء المصرى الذى كان قد توج جهود علمائه لنحو

عشرة أعوام بإطلاق أول قمر صناعى مصرى «إيجبت سات-١» يوم ١٧ إبريل عام ٢٠٠٧ ، بينما كان هذا البرنامج يعانى من عدم اعتراف الحكومة به.. لا د. نظيف رئيس الحكومة ولا وزير التعليم العالى والبحث العلمى السابق د.هانى هلال.. ولذلك حجبا عن هذا المشروع دعمهما ومساندة الحكومة له..

وتصادف أننى فى يوم نجاح إطلاق القمر الصناعى المصرى رأيت الرئيس السابق صباحا. حيث كنت ضمن الوفد الإعلامى لتغطية زيارته صحفياً للعاصمة الفرنسية.. ولذلك انتهزت الفرصة لأعرض على الرئيس السابق ما كان يطمح فيه العاملون فى برنامج الفضاء المصرى لإنشاء وكالة خاصة للفضاء ترعى برنامجهم، وتذلل الصعوبات والعقبات التى تعترضه، وهى الصعوبات الإدارية والمالية الناجمة عن تبعية البرنامج لهيئة الاستشعار عن بعد.. وفى البداية كان مبارك غير متحمس للإسراع بتنفيذ هذا الاقتراح اقتناعا بما قيل له حكوميا.. ولكن بعد إجابتى على عددمن أسئلته حول كيفية تنفيذ الاقتراح وتدبير التمويل اللازم لإقامة وكالة الفضاء المصرى، طلب الرئيس السابق منى إعداد مذكرة حول هذا الموضوع لدراستها.

وبعد مناقشات واسعة مع قيادات برنامج الفضاء المصرى وقتها أعددت هذه المذكرة التى كانت تشمل ضرورة المضى قدما فى تنفيذ برنامج الفضاء المصرى بإطلاق قمرين آخرين، كان يجرى تصميم أحدهما بعقول مصرية وسيتم تصنيعه بمشاركة مصرية أوكرانية، بينما سيتم تصنيع الآخر مصريا مائة فى المائة..

ومن أجل المحافظة على الكوادر المصرية العلمية المتميزة فى مجال الفضاء والتى كان يبلغ عددها نحو مائتى خبير ومهندس تم تدريبهم على مدى أربع سنوات، كانت الضرورة تقتضى إقامة وكالة متخصصه ترعى برنامج القضاء المصرى.. وكان لدينا مقومات هذه الوكالة وتتمثل ليس فقط فى القمر الذى تم إطلاقه والثانى الذى يتم تصميمه، إنما كان لدينا أيضا محطة تحكم ومركز تشغيل فى القاهرة الجديدة، ومحطة استقبال أرضية لصور الأقمار الصناعية بمدينة أسوان، وكذلك أرض مدينة الفضاء البالغ مساحتها مائة فدان.. أما التمويل فلم يكن متعذرا لأن القمر الذى أطلقناه كان يوفر لنا نحو ٣٠ مليون دولار كنا ننفقها على شراء صور أقمار صناعية سنويا، بينما الميزانية المقترحة للوكالة كانت أقل من هذا المبلغ فى السنة.

لكن لأن برنامج الفضاء المصرى كان يتيما فقد التف المسئولون فى الحكومة حول هذاالاقتراح، ولم يفعل الرئيس السابق شيئا بعد اللجوء إليه.. وانتهى المطاف ببرنامج الفضاء المصرى إلى التجميد تقريبا، خاصة بعد أن اختفى القمر الصناعى الأول «ايجبت سات -١» وأخفقت محاولات الاتصال به.. وتوقفت خطط إطلاق القمر الصناعى الثانى « إيجبت سات -٢ ».

ووقتها فهمت أن الرئيس السابق بعد أن تنازل عن الكثير من سلطاته لم يعد يتابع الأمور مثلما كان يحدث فى بداية حكمه.. وربما لذلك كان البعض يختصر الطريق ويلجأون لابنه جمال مباشرة.. أى بدلا من أن يلجأوا للرئيس الرسمى يلجأون إلى الرئيس

الفعلى، فذلك أجدى.. ولعل هذا ساهم فى زيادة نفوذ الابن يوما بعد الآخر.. وأيضا ساهم فى ابتعاد الأب وانسحابه من ممارسة مهام وشئون الحكم.

وفى ظل هذا الوضع تمكن الابن من فرض رجاله على الحكومة وبالذات رئاستها ومجموعة الوزراء الذين يتولون إدارة الاقتصاد المصرى.. مثل د. أحمد نظيف ود. يوسف بطرس غالى، والمهندس رشيد محمد رشيد، ود. محمود محيى الدين، والمهندس أحمد المغربى، وأنس الفقى.. وقد كان هؤلاء وغيرهم يتعاملون مع جمال مبارك كرئيس للجمهورية ويلقبونه بالأستاذ باستثناء د. يوسف بطرس غالى، الذى كان متعودا على أن يتحدث مع أو عن جمال مبارك مجردا من لقب الأستاذ وأحيانا كان يناديه باسم چيمى.. فقد كان جمال ينظر إلىد. يوسف باعتباره أستاذه الذى علمه الاقتصاد. وقد حماه جمال أكثر من مرة من الإقالة ربما كان أبرزها تلك المرة التى وبخ فيها مبارك الأب د. يوسف نظرا لأنه خرق اتفاقا وأعلن الرقم الحقيقى لاحتياطيات النقد الأجنبى على عكس تعليمات الرئيس السابق بناء على طلب د. فاروق العقدة محافظ البنك المركزى، الذى كان يود الاحتفاظ بمبلغ خاص بدون إعلان حتى يستخدمه للمناورة به لمواجهة عمليات المضاربة على الجنيه المصرى، وذلك بطرحه أو طرح قدر منه فى السوق حماية للجنيه.. قد شهد أكثر من وزير وضيف - فى الاحتفال بزواج جمال مبارك - الرئيس السابق وهو يقول للدكتور العقدة بصوت عال: لا تقلق يا د. فاروق عندما يسألونك

فى الخارج عن الاحتياطى قل لهم وزير ماليتنا كذاب.. وعلى إثر ذلك ظل د. يوسف على مدى أسبوع كامل ينتظر صدور قرار إقالته وقال لبعض الوزراء أنه لولا بعض الود الذى يحظى به فى بيت الرئيس لكان فقد منصبه كوزير مالية الذى أتاح له التحكم فى كل المقدرات المالية لمصر.

وربما قد لا حظ البعض فى السنتين الأخيرتين بعض التباعد لجمال مبارك عن د. نظيف، وهو ما شجع بعض الصحفيين المرتبطين به على شن هجمات على رئيس الوزراء الأسبق.. لكن ذلك لم يمنع د. نظيف من الموافقة على تنفيذ كل ما كان يتم طبخه خارج الحكومة من قرارات داخل الحزب الوطنى مخاطرا بذلك بمنصبه ذاته، مثل قرارات تخفيض الدعم الخاص بالمحافظة على أسعار الخبز والوقود، وهى القرارات التى عطلت ظروف الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ تنفيذها، ثم عطلت التنفيذ فى عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠ الانتخابات البرلمانية والاستعداد للانتخابات الرئاسية التى لم تتم. غير أن د. نظيف كان يتأهب لمغادرة منصبه فى أى وقت، بعد أن ابتلع غضبه من تجاهل جمال له فى أمور شتى، وإن كان أحيانا لم يستطع إخفاء هذا الغضب مثلما حدث عندما علم مصادفة من د. محمود محيى الدين وزير الاستثمار - خلال اجتماع لمجلس الوزراء وقتها - أن جمال مبارك سوف يسافر إلى واشنطن فى غضون أيام. وكان سبب غضب د. نظيف وقتها أنه كان الوحيد الذى لا يعلم شيئا بأمر تلك الزيارة على عكس بقية الوزراء الآخرين المقربين من

جمال.

المهم أن رغبة جمال مبارك فى تغيير نظيف كان سببها رغبته فى إحكام قبضته أكثر على الحكومة فى إطار محاولات تمكينه عمليا من السلطة فى البلاد، وهى المحاولات التى امتدت من الحكومة إلى كل من مجلسى الشعب والشورى بزرع رجاله فيها سواء بالتعيين المباشر أو بالتعيين المستتر من خلال ترشيح الحزب الوطنى لهم فى الانتخابات.. كذلك اتسعت هذه المحاولات بزرع رجال مبارك فى الصحافة القومية من خلال تغيير عدد من رؤساء التحرير عام ٢٠٠٩، وكذلك زرع رجاله فى عدد من المرافق والمؤسسات المتنوعة.

وهكذا.. كان مشروع التوريث يمضى قدما إلى الأمام، حتى يتحول الرئيس الفعلى إلى رئيس رسمى ويتقاعد الأب رسميا.. وإن كان ذلك لم يمنع وجود مقاومة من داخل الحكم ذاته لهذا المشروع.. وظلت هذه المقارمة مستمرة ومؤثرة حتى اختفى التردد داخل القصر الرئاسى بعد الجراحة الأخيرة التى أجراها الرئيس السابق العام الماضى.. فقد خشى الجميع من حدوث مفاجأة قدرية غير سارة تربك كل الحسابات، سواء حسابات الذين كانوا يدفعون فى اتجاه ترشيح جمال فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١، أو حسابات الذين كانوا يراهنون على استقرار الوضع الذى كان قائما قبل ١١ فبراير، أى أن يرشح مبارك الأب نفسه فى الانتخابات الرئاسية الجديدة، لدرجة أن هؤلاء كانوا يتحدثون حتى وقت قريب مضى عن ترتيبات الدعاية الانتخابية

لمبارك الأب وتكييف هذه الترتيبات بما يتناسب مع حالته الصحية، مثل تخفيض عدد زيارات المحافظات من تسع زيارات إلى زيارتين فقط.

وفى ظل هذا الوضع الذى انسحب فيه الأب وانشغل فيه الابن بالإعداد والتحضير لتمكينه من السلطة رسميا، كان منطقيا ألا يتنبه أحد سواء الأب أو الابن أو المحيطين به، للغضب الذى يتراكم فى نفوس المصريين بسبب تراجع مستوى معيشة طبقات عديدة، وزيادة الفوارق الاجتماعية والطبقية بشكل صارخ، وحالة القلق التى استبدت بأغلبية المصريين حول مستقبل بلادهم السياسى.

فقد كانت النخبة الحاكمة تتصور أن الفقراء مشغولون بتدبير احتياجاتهم الأساسية، بينما أبناء الطبقة المتوسطة يعيشون فى حالة ازدهار ويدللون على ذلك، بزيادة مبيعات السيارات وأجهزة التكييف والتليفونات المحمولة، بل وما ينفقونه على الدروس الخصوصية!، بينما كان ذلك الازدهار غير متوفر إلا لشريحة محدودة من هذه الطبقة، وهى الشريحة التى ينتمى إليها الأغلبية الأعم من الشباب الذى دعا للمظاهرات..

وحتى عندما وصل الغضب الجماهيرى إلى ذروته بعد ما حدث فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة العام الماضى من تزوير فاضح لم يتنبه أحد داخل القصر الرئاسى إلى أن الانفجار الشعبى قادم وسريعا، وذلك رغم التحذيرات المتنوعة والعديدة من هنا وهناك.. حتى درس ثورة تونس لم يستوعبه أحد من المسئولين

فى الحكم لأنهم كانوا يتصورون أن أقصى مافى وسع المصريين أن يفعلوه هو مجرد إحداث « دوشة » تزعجهم قليلا فقط، ولكنها لا يمكن أن تصل إلى حد زعزعة مقاعد السلطة التى يجلسون عليها، والإطاحة بهم من فوقها.

بل حتى الرسائل الخارجية التى كانت تحمل قلقا على الأوضاع فى مصر لم تكن تجد آذانا صاغية فى أوساط الحكم خاصة من بين القريبين من جمال مبارك، الذى كان منهمكا فى التحضير لتولى رئاسة الجمهورية رسميا بعد بضعة أشهر قليلة.. رغم أن من بين هؤلاء من تلقى هذه الرسائل التى لم تقتصر على المسئولين السياسيين فى عواصم عالمية مختلفة، وإنما امتدت حتى إلى أكبر المستثمرين فى العالم، خاصة عندما سعى د. يوسف بطرس غالى ود. محمود محيى الدين إليهم للترويج لدفعة سندات دولارية جديدة، سعى وزير المالية العام الماضى لطرحها لجمع أموال كان يحتاجها لسداد دفعة السندات الدولارية القديمة التى كان قد حان وقت سدادها.. فقد كان السؤال الأساسى الذى طرحه هؤلاء المستثمرون الكبار « نحو ٣٠٠ » ليس اقتصاديا إنما سياسياً ويتعلق تحديدا بالمستقبل السياسى لمصر الذى كان علنا يكتنفه غموض كبير وكان سرا واضحا جدا فى أذهان من يرتبون لتولى جمال مبارك رئاسة الجمهورية خلفا لوالده.

ولذلك.. ضاعت هباءً تحذيرات أجهزة الأمن لقيادة النظام قبل اندلاع الثورة بأسبوع واحد، وهى التحذيرات التى قالت إن «القراءة الصحيحة لتوجهات الأوضاع فى المنطقة تنذر بمخاطر

حقيقية يتعذر معها الجزم بأن أيا من الدول العربية بمنأى عن الخطر » .. واستنادا إلى دروس ما حدث فى تونس طالب أصحاب التحذيرات باتخاذ مجموعة من الإجراءات« تبدأ بعدم فرض أعباء جديدة على المواطنين فى مجال أسعار السلع والمواد الغذائية والطاقة ورسوم الخدمات»، مرورا « بضبط الشرطة النفس مع التحركات الاجتماعية ذات الطابع الفئوى أو السياسى للحيلولة دون حدوث احتكاكات »، وتنتهى « بتعيين نائب للرئيس لتهدئة مخاوف الكثيرين على مستقبل الاوضاع بالبلاد وتدرأ التوقعات والتكهنات التى تجنح إلى الرهان على قرب حدوث فراغ سياسى أو تروج لإصرار النظام على توريث الحكم ».

وهكذا.. كانت نذر الانفجار الشعبى يراها الجميع بما فيها أجهزته الأمنية، بينما كانت قيادات النظام غير قادرة أو بالأصح غير راغبة فى رؤيتها لأنها كانت مشغولة ومنهمكة فى تحقيق حلم مستحيل هو حلم توريث الحكم من الأب إلى الابن.. وبالتالى لم يكن فى مقدور النظام أن يدرأ عن نفسه هذا الانفجار الشعبى أو يحمى نفسه من السقوط.

بل حتى عندما بدأ الانفجار باندلاع المظاهرات فى ٢٥ يناير فى القاهرة وعدد من المحافظات الأخرى، خاصة الإسكندرية والسويس والإسماعيلية لم يستيقظ النظام من غفلته إلا متأخرا جدا.. لم يشعر بأنه على شفا كارثة ستقضى عليه إلا بعدها بثلاثة أيام كاملة، وتحديدا بعد ظهر يوم الجمعة ٢٨ يناير. لكنه مع ذلك تعامل مع هذه الكارثة بطريقة المساومة مع الجماهير الغاضبة..

أي مقايضتها ببعض الوعود الإصلاحية فى مقابل تركها له بالبقاء والاستقرار.. واقتضى الأمر ثلاثة أيام أخرى ليقتنع النظام أن ساعة النهاية قد حانت، ولكنه سعى لتأجيلها بضعة أشهر إضافية حتى نهاية الفترة الرئاسية.. لذلك غير صحيح كما قيل إن مبارك حاول فور اندلاع المظاهرات استرداد سلطته التى تنازل عنها طوعا لابنه.. ولكنه كان يحاول إنقاذ نفسه وأسرته من سقوط كان يعرف أنه ستكون له تبعاته وآثاره شديدة السلبية عليهم.. لقد كان كل همه هو إتمام الانسحاب بدون خسائر من السلطة هو وابنه.. بينما كان جمال مهموما بما هو أكثر من ذلك.. ترميم سلطة والده واستمراره مشاركا فيها من وراء ستار.. ولذلك كانت آخر ساعات حكم مبارك هى أصعب كل أوقات حكمه الذى امتد إلى نحو ثلاثين عاما كاملة.

الساعات الأخيرة في حكم مبارك

٢

الصدمة

كانت الساعات الأخيرة فى حكم مبارك هى أكثر الساعات قسوة فى حياته كلها.. كانت أكثر قسوة من الساعات الأولى لحكمه التى تسلم فيها البلاد وهى معرضة لخطر وقوع السلطة فى أيدى جماعات إسلامية متطرفة.. وأيضاً كانت أكثر قسوة من الساعات القليلة التى قضاها قبل وبعد تعرضه لمحاولة اغتيال فى أديس أبابا.. إنها ساعات الصدمة..ومحاولة امتصاصها.. ثم التأكد من فشل هذه المحاولات.

تمثلت قسوة الساعات الأخيرة فى حكم مبارك فى الكم الهائل من الاضطراب الذى تعرض له بسبب ضغوط شتى حاصرته، ربما كان أهمها ضغوط أسرته، وتحديدا ابنه الأصغر جمال الذى كان طامحاً فى حكم مصر، وظل حتى وقت متأخر جداً «مساء يوم العاشر من فبراير» يتصور أنه فى مقدوره إنقاذ سفينة حكم والده التى أشرفت على الغرق.. ولذلك ظل يتصرف وكأنه لم يترك منصبه فى قيادة الحزب الوطنى الذى تم حله مؤخراً بحكم قضائي.. أو كأنه مازالت له كلمة مسموعة فى دوائر الحكم التى أعطته ظهرها واحدة تلو الأخرى منذ مساء يوم ١١ يناير.

ولعل هذا الاضطراب الهائل الذى تعرض له الرئيس السابق طوال نحو ثمانية عشر يوماً، الذى كان يتزايد يوماً بعد الآخر، هو الذى دفعه ظهر يوم الجمعة أن يقبل بسهولة ويسر بطلب

التنحى عن الحكم لإنقاذ البلاد، وهو الطلب الذى اتفق عليه ثلاثة مسئولين بعد تشاور بينهم، هم المشير حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعمر سليمان نائب الرئيس الذى فارق منصبه بعدها مباشرة، والفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء وقتها الذى ترك منصبه هو الآخر بعدها بأسابيع.

حتى بيان التنحى أو التخلى عن الحكم قبله مبارك تليفونياً بعد أن استقر فى شرم الشيخ بدون أى مناقشة.. لم يطلب تعديل مجرد كلمة واحدة من كلماته التى بلغ عددها ٣١ كلمة، واستغرق إلقاؤها من عمر سليمان أقل من دقيقة واحدة «خمسين ثانية» ولكنها كانت كفيلة بإثارة فرحة عارمة فى عموم البلاد، وارتياح واسع لدى من طالبوا مبارك باتخاذ قرار التنحى بشكل عاجل، وهو ما سنحكى تفاصيله فيما بعد.

كل ما طلبه مبارك فقط هو تأجيل الإعلان عن هذا القرار بعض الوقت حتى يطمئن على ولديه علاء وجمال اللذين كانا يستعدان للحاق به فى شرم الشيخ فى طائرة ثانية، تسبق طائرة والدتهما التى تأخرت بعدهما عن الإقلاع مساء بسبب إصابة السيدة سوزان بإغماءة مفاجئة فى المطار، واحتاج الأمر لبعض الوقت لإسعافها.. بل إن هذا الطلب لم يقبل بشكل كامل.. فبعد تشاور بين المشير طنطاوى والفريق شفيق واللواء عمر سليمان، عاد الأخير للاتصال تليفونياً بالرئيس السابق لإبلاغه بأن سيف الوقت قاطع وتأخير الإعلان عن قرار التخلى عن الحكم غير متاح، وأنه لا مناص من الإعلان فوراً عن هذا القرار.. وهكذا تم التعجيل بإعلان قرار مبارك تنحيه عن السلطة ساعة كاملة

تقريباً، لتصدر الأوامر من قبل المشير إلى اللواء اسماعيل عتمان بإذاعة بيان التنحى، الذى تم تسجيله ظهراً بصوت عمر سليمان الساعة السادسة مساء يوم الجمعة ١١ فبراير من التليفزيون بعد أن تبين صعوبة إرسال وفد إذاعى فنى لشرم الشيخ لتسجيله بصوت الرئيس السابق.. حيث كان اللواء اسماعيل عتمان قد كلف بحمل الشريط الذى يتضمن تسجيل إعلان تنحى مبارك أو تخليه عن الحكم إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون في ماسبيرو وإذاعته فور تلقيه تعليمات بذلك من المشير شخصيا.. وهكذا سمع الجميع عمر سليمان وهو يقول فى السادسة مساء يوم الجمعة ١١ فبراير: «أيها المواطنون.. فى هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد، قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان».. وبعدها صار لدينا رئيس سابق، واختفى عمر سليمان تماماً عن المشهد السياسي، حتى وإن كان يذهب أحياناً إلى مقر عمله السابق ويجلس بعض الوقت فى مكتب قديم له، حيث صار للمخابرات العامة رئيس جديد بعد أن تم تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية.

وبهذا البيان أو الإعلان المقتضب انتهت الساعات الأخيرة فى حكم مبارك التى اتسمت بقسوتها عليه بسبب الاضطراب الذى عانى منه خلالها ولم يفارقه طوالها لكن ستظل تفاصيلها حافلة بالمفارقات والتصرفات والمواقف العجيبة والغريبة والمثيرة جداً، لأنها تكشف عن تآكل حكم تظاهر بالقوة والصلابة إلى حد الغرور والعجرفة أحياناً.. ولأنها تكشف أيضاً عن عجز قصور

فادح فى إدارة أزمة عنيفة وحادة وجد هذا الحكم نفسه واقعاً فى حفرتها ومحاصراً بها.. وتكشف كذلك عن ارتباك وتخبط فى اتخاذ القرارات التى كان لا مفر من اتخاذها نتيجة لتصور المجموعة التى كانت تدير الأزمة أنها فى مقدورها الحفاظ على النظام السياسى القائم بأقل قدر من التنازلات وأدنى حد من الخسائر، حتى يتم التقاط النظام أنفاسه وترتيب صفوفه ثم ينقض بعدها على الذين انتفضوا ضده وشاركوا فى مظاهرات واعتصامات طالبت برحيله وإسقاطه.

وقد بدأ هذا الارتباك والاضطراب منذ مساء يوم ٢٥ يناير، وهو اليوم الأول للمظاهرات، الذى لم يكن وقتها المتظاهرون سواء فى ميدان التحرير أو بقية شوارع وميادين المدن المصرية الأخرى قد رفعوا بعد بوضوح شعار إسقاط النظام ورحيل مبارك.. فلم يفهم مبارك ولا أحد من معاونيه حقيقة ما حدث بالفعل فى الشارع.. ولذلك لم يكن غريباً أن يدلى حبيب العادلى وزير الداخلية السابق بحديث صحفى صبيحة يوم السادس والعشرين من يناير، أى اليوم الثانى من المظاهرات، لمجلة روزاليوسف يقول فيه «إن مصر ليست نظاماً هشاً أو هامشياً.. والملايين تؤيده والاستقرار لا يهزه بضعة آلاف».. وقال أيضاً فى غرور «إن مظاهرات التحرير لم تكن مفاجئة.. وقد تمت تحت سمع وبصر وزارة الداخلية.. وهى التى سمحت بها.. وكان يمكن ألا تسمح بها «هكذا!».. فالتحركات كلها كانت أمام أعيننا.. ومن ثم تعاملنا معها باعتبارها تعبيراً عن الرأي.. رغم أنه لم يكن مصرحاً بها.. ولما خرجت عن القواعد تم التعامل معها بالطريقة الواجبة أمنيا»، يقصد العنف

بالطبع.. ونفى الوزير أنه ووزارته فوجئ بهذه المظاهرات.. بل قال بوضوح :« كنا ننتظر المظاهرات.. وهى تحرك معلن عنه ، فضلا عن أننا توقعنا مضاعفاتها بناء على معلومات.. وأدركنا أنه سوف يكون هناك استثمار من جماعة الإخوان المحظور لها.. وأن الجماعة سوف تتحرك فى الشارع لتثويره تحت غطاء الجماعات الأخرى التى تحمل أسماءٍ متنوعة.. تجد أننا تعاملنا معها بطول النفس وأعطيناها فرصاً لفترات طويلة.. ولما زاد قدر التعدى على الممتلكات الخاصة والعامة تدخلنا وفضضناها بأسلوب سلمى»!

لكن الوزير فى ذات الوقت ظل يعتقد أن هذه المظاهرات العارمة كانت مجرد «عمل تحريضى متعدد المشارب تم بنية التخريب » ، رغم أن المظاهرات كانت ترفع شعارات سلمية.. سلمية والمثير أن هذا الحديث نشر فى مجلة روزاليوسف صباح يوم السبت ٢٩ يناير بعد أن خارت قوى الشرطة وانسحب رجالها من الشوارع وحدث فراغ أمني.. وصدر قرار نزول قوات الجيش ـ كما أعلن وقتها ـ لشوارع أربع مدن أساسية.. القاهرة والجيزة والإسكندرية والسويس.. وتم فرض حظر التجول من الساعة السادسة مساء حتى الثامنة صباح اليوم التالي.. بل إن وزير الداخلية نفسه صاحب هذه التصريحات التى تحمل ثقة زائفة اضطر للخروج من مكتبه الذى حاصره المتظاهرون فى وزارة الداخلية فى حماية وحراسة القوات المسلحة.

وربما يكون هذا الارتباك يرجع إلى سوء تقدير حالة الغضب التى انتابت المصريين خاصة فى الشهور الأخيرة نتيجة تردى

أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وغموض مستقبلهم السياسي.. فى ظل ترتيبات وخطط التوريث التى كانت تمضى قدما، والتى كان قد استقر الرأى على التعجيل بتنفيذها بعدما. كما قالت معلومات وقتها. أن الرئيس الفرنسي ساركوزى نصح الرئيس مبارك فى آخر زيارة له لباريس بالإسراع بوضع حل لحالة الغموض السياسى التى تثير قلق أوروبا والولايات المتحدة نظراً لثقل مصر وأهميتها فى محيطها الإقليمي.. وقال ساركوزى لمبارك إذا كان لديكم ترتيبات لنقل السلطة فلتسرعوا باتخاذها بدلاً من هذا الانتظار المثير للقلق لنا فى أوربا وأمريكا.. ولذلك أبلغ الرئيس مبارك عددا من القادة العرب فى منطقة الخليج خلال آخر جولة عربية له أيضا -كما قالت ذات المعلومات- بنيته إنهاء عملية نقل الحكم الى ابنه قريبا.. وحينها حاولت التأكد من صحة هذه المعلومات من وزيرين أحدهما قريب من الدائرة الضيقة للحكم وقتها والثانى قريب من المؤسسة العسكرية، فأكدا لى صحة فحوى هذه المعلومات.. وحدد الوزير الأول شهر مايو للإعلان عن ترشيح الحزب الوطنى جمال مبارك لانتخابات الرئاسة، وإن كان قد أضاف أنه يفضل شخصيا أن يترشح حسنى مبارك نفسه ثم يعلن تقاعده بعدها بشهور ليستريح ثم يعلن بعد ذلك ترشيح جمال.. وكان هذا الوزير يعتقد أن هذا السيناريو كفيل بإجهاض انفجار الاعتراضات على جمال وإن كان فى الحقيقة سيؤجلها فقط بضعة أشهر.. بينما أضاف الوزير الثانى أن مبارك أبلغ أيضاً نيته بنقل الحكم الى ابنه جمال لعدد آخر من القادة العرب غير الخليجيين، كان أبرزهم كما قال العقيد معمر القذافي.. ربما

لأنه كان يسير فى ذات الاتجاه، أى توريث حكم ليبيا هى الأخرى لأبنائه!.. وهكذا كانت النية قد انعقدت بالفعل لإنجاز مشروع التوريث دون مراعاة لاتساع الرفض الشعبى لذلك استنادا إلى عدم رفض أمريكى وأوربى صريح لذلك ، فضلا عن قبول عربى رسمى به.. والأخطر استنادا إلى تقدير خاطىء لحجم الرفض بل الاستهجان الشعبى له. فقد كان التصور السائد فى الدائرة الضيقة المحيطة بجمال مبارك أن الاعتراضات على توريثه الحكم هى اعتراضات نخبوية ، ولن تزيد عن زوبعة فى فنجان سرعان ما سوف تهدأ ويتقبل المصريون الأمر الواقع بإذعان.

وبسبب سوء تقدير حالة الغضب الهائلة التى كانت تنتاب الشارع المصرى قدرت أجهزة مبارك أن ينخرط عدد كبير فى المظاهرات التى تمت الدعوة اليها يوم ٢٥ يناير.. ولكنها لم تقدر -كما قال صراحة عمر سليمان وهو نائب للرئيس- أن يشارك فيها جموع شعبية هائلة.. فالتقديرات الحكومية الرسمية كانت تتوقع مشاركة نحو مائة ألف متظاهر فقط فى هذه المظاهرات فى القاهرة وغيرها من المدن الأخري. كما أن هذه الأجهزة لم تتوقع أن تتحول هذه المظاهرات الى اعتصام كبير فى ميدان التحرير.. وهذا ماأكده أيضا فيما بعد عمر سليمان.. ولعل ذلك يفسر الارتياح الكاذب الذى كان يشعر به وزير الداخلية وهو يتحدث الساعة الحادية عشرة صباح يوم السادس والعشرين من يناير.. فقواته كانت قد تمكنت قبلها من إنهاء اعتصام المتظاهرين بميدان التحرير فى منتصف الليلة السابقة، ولم يكن ـ كما بدا ـ يتوقع أن يعاود المتظاهرون تكرار هذا الاعتصام وبنجاح منقطع

النظير في يوم الثامن والعشرين من يناير.

المهم أن الارتباك والتخبط وسوء التقدير أفضى فى النهاية الى سوء التفكير، وبالتالى سوء إدارة الأزمة.. وأفضى ذلك فى النهاية أولا الى البطء فى التصرف ورد الفعل المتأخر.. فالرئيس السابق لم يفكر فى مخاطبة شعبه إلا مساء اليوم الرابع للمظاهرات وبعد أن انهارت الشرطة وانسحبت من الشوارع وحدث فراغ وانفلات أمنى كبيروحرقت أقسام الشرطة واقتحمت السجون وانتشر البلطجية يسرقون وينهبون ويخربون ويروعون الآمنين فى جميع أنحاء البلاد..وبعد أن اتخذ قرار نزول الجيش إلى الشارع.. بل وبعد أن ارتفعت أصوات شتى وجدت سبيلها إلى الفضائيات تطالبه بأن يخرج متحدثاً لشعبه.. وحتى ليلتها لم يكن مبارك قد استقر رأيه على اختيار نائب له أو تحديد رئيس الحكومة الجديد التى قال فى أول بيان له أنه طلب من الحكومة السابقة أن تقدم استقالتها، ولم يقل إنه قرر إقالتها.

فالرئيس مبارك كان حائرا بين ما كان يسمعه من أسرته، وتحديدا ابنه جمال وزوجته سوزان، وما كان يسمعه أيضا من غيرهم خارج أسرته.. لذلك لم يكن غريبا فى ظل هذا الارتباك أن يعرض أولا منصبى نائب الرئيس ورئيس الحكومة على المشير طنطاوى قبل أن يعرض المنصب الأول على عمر سليمان والمنصب الثانى على الفريق شفيق.. لكن الغريب حقا أن يعرض الرئيس السابق رئاسة الحكومة بعد رفض المشير طنطاوى مثلما رفض منصب نائب الرئيس على المهندس رشيد وزير التجارة

الأسبق.. كان هذا اقتراح ابنه جمال الذى كان يرتب لتنفيذه منذ فترة مضت وكان غريبا لأن الحكومة الجديدة « حكومة الفريق شفيق » قدمت للرأى العام على أنها حكومة خالية من الوزراء رجال الأعمال.. فكيف كان سيتولى رئاستها لأول مرة فى تاريخ الحكومات المصرية رجل أعمال ؟!.. لكنه الاضطراب والارتباك الذى سيطر على مبارك وقتها وأيضاً تصور ابنه أنه يمكن الدفع بأحد رجاله والمقربين منه غير مدرك أن الأرض كلها تميد تحت أقدامهم..

رشيد بذكائه المعروف.. فهو أذكى رجال الحكم السابقين.. آثر الرفض لأنه قرأ بشكل جيد الصورة وعرف أن هذا الحكم فى سبيله إلى زوال وانهيار، وأنه الاجدى له أن ينأى بنفسه سريعا عنه، والأفضل له شخصياً أن يبحث لنفسه عن ملاذ آمن، أغلب الظن أنه وجده لدى أحد أصدقائه من المسئولين العرب. الخليجيين.

أما رفض المشير طنطاوى للمنصبين، نائب الرئيس ورئيس الحكومة، فإنه كان ينم عن بصيرة ثاقبة لما سيحدث فى الأيام التالية.. لكن الأهم كان ينسجم مع مواقف التزم بها المشير طنطاوى فى السنوات الأخيرة كانت تعبر عن رفضه والقوات المسلحة للعديد من السياسات التى ينتهجها الحكم، خاصة تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهى المواقف التى أدت إلى توتر مكتوم فى علاقات الرئيس السابق والمشير.. وقد وصلت هذه المواقف ذروتها فى واقعتين.. الأولى تتعلق ببيع مساحة واسعة من اراضى الدولة فى البحر الأحمر التى فى حوزة القوات المسلحة لرجال أعمال غير مصريين.. والثانية تتعلق بخصخصة بنك

القاهرة.. وكلا الامرين لم يتم، لكنهما ساهما فى إحساس متزايد داخل القوات المسلحة بتباعد بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية.

وهكذا. ساهم الارتباك والتخبط فى تسمية كل من نائب الرئيس ورئيس الحكومة.. والمؤكد أن الفريق شفيق حتى انتهاء الاجتماع الذى عقده رئيس الحكومة الأسبق د. نظيف ليعلن استقالة حكومته، كان لا يعلم أنه سوف يكلف برئاسة الحكومة الجديدة، وهذا ما أدركه وقتها عدد من الوزراء السابقين وهم يغادرون مقر الحكومة فى القرية الذكية الذى كان لا يبعد سوى أمتار قليلة عن مجمع كارفور الذى كان يتعرض وقتها لعملية نهب منظم، يقوم خلالها عدد من البلطجية ، بنقل محتوياته من شتى أنواع السلع فى عدد من اللوريات.. وظلوا هكذا يفرغون محتويات كارفور إلى أن ظهرت من على بعد بعض سيارات الشرطة العسكرية التى استنجد بها موظفو مجلس الوزراء فى الوقت الذى اجتمع فيه مجلس وزراء د. نظيف لآخر مرة ، وهو الاجتماع الذى تحدث فيه رئيس الوزراء عن ضرورة تقديم الحكومة استقالتها ، وكأن الأمر كان قرارها.. ولكنه حاول أن يخفف من وطأة هذا القرار على الوزراء بأن الإستقالة لا تقلل من شأن أعمالهم طوال السنوات السابقة.. بينما عزف الوزراء عن الحديث.

أما كيف ومتى تلقى شفيق نبأ تكليفه برئاسة الحكومة الجديدة وماذا كان رد فعله فهذا يحتاج إلى وقفة خاصة.

الساعات الأخيرة في حكم مبارك

٣

الوقت الضائع

الأزمـة وحدها هى التى جاءت بالفريق أحمد شفيق إلى رئاسة الحكومة.. لم يكن أمام مبارك وقتها سواه ليتولى رئاسة الحكومة.

منذ عام ٢٠٠٩ واسم الفريق مطروح وسط الرأى العام كرئيس للحكومة.. لكنه هو شخصيا كان موقنا بأنه لن يتولى هذا المنصب، رغم أنه أبلغ من كثيرين بذلك. الأمر كان من بينهم د. زكريا عزمى الذى أبلغه - فى العام الماضى - أن قرار تكليفه برئاسة الحكومة سوف يصدر خلال أيام.. هكذا قال لى الفريق شفيق عندما سألته بعد أيام من استقالته لماذا قبلت رئاسة الحكومة ولماذا استقلت منها ؟

كان الفريق شفيق يعى أن تصدر جمال مبارك المشهد السياسى الرسمى ومشاركته الفعلية التى باتت معلنة فى الحكم تعوق تكليفه برئاسة أي حكومة من قبل الرئيس السابق. وكان شفيق يدرك أن الرئيس السابق يعرف أنه لن يقبل وصاية من ابنه جمال على حكومته أو يتدخل فى أعمالها مثلما كان يفعل مد حكومتى عاطف عبيد ود. أحمد نظيف، وهو التدخل الذى كان لا يستهجنة كل مهما، بل يعتبرانه أمرا طبيعيا، لأنهما تعاملا مع جمال مبارك بوصفه مشاركا والده فى حكم البلاد.. وأ ذكر أننى فى مناقشة مع الصديق د. فاروق العقدة محافظ البنك المركزى فى العام الماضى قال لى : جمال الابن ومبارك الأب يتشاركان فى الحكم بنسبة ٥٠٪ لكل منهما،

وهذا وضع ضار بالبلاد، لأن المركب التى يوجد فيها رئيسان تغرق..
فقلت له جادا وقتها أعتقد أن نسبه جمال فى الحكم فاقت نسبة والده كثيرا الآن فرد عليّ قائلا معك حق.. فقد كان وقتها نفوذ جمال فى الحكم قد بدأ يتسع ويتجاوز نطاق الأمور الاقتصادية ليطال أمورا سياسية، مثلما حدث فى موضوعات التعديلات الدستورية ومد العمل بقانون الطوارئ، وصياغة قانون الأحزاب. فقد فرض رأيه ورؤيته أو بالأصح مصلحته فى هذه الموضوعات.. وهذا الوضع كان لا يمكن أن يقبله الفريق أحمد شفيق.. ومبارك كان يعرف ذلك.. ولهذا السبب لم يكلفه طوال عامين مضيا بتشكيل الحكومة حتى لايصطدم بابنه.. ولكن فى اليوم الخامس للثورة وبعد أن رفع المتظاهرون شعار إسقاط النظام ورحيل مبارك شخصيا كلف الرئيس السابق الفريق شفيق برئاسة الحكومة، خاصة أن ابنه جمال اضطر للابتعاد العلنى عن المشهد السياسى بعد أن تقدم هو وأعضاء هيئة مكتب الحزب الوطنى الحاكم وقتها والمنحل الآن باستقالتهم، أغلق ملف التوريث بشكل نهائى، وإن كان الإغلاق تم وقتها ضمنا وليس صراحة..

لذلك عندما عرض مبارك على الفريق شفيق رئاسة الحكومة قبل ولم يرفض إحساسامنه بضخامة الأزمة التى تمر بها البلاد وإدراكا منه أن جمال لم يعد قادرا على فرض وصايته على الحكومة وأعمالها، وإن كان يدرك أيضا أنه يقبل رئاسة الحكومة فى الوقت الضائع.. قدم مبارك لشفيق كشفا بأسماء الوزراء السابقين فى حكومة د. نظيف التى قدمت استقالتها وطلب منه أن يفكر فى الأعضاء الجدد لوزارته. كما طلب منه أيضا الاحتفاظ بوزيرين فقط فى الحكومة

الجديدة هما وزيرا الخارجية أحمد أبو الغيط والعدل المستشارممدوح مرعى.. لكن بمرور الوقت زاد عدد الوزراء الذين طلب من شفيق الاحتفاظ بهم.. وكان أبرزهم أنس الفقى وزير الإعلام.. فى البدء اتصل مبارك بالفريق شفيق فور عودته إلى منزله عائدا من مقر الرئاسة ليطلب منه الإبقاء على أنس الفقى وزيرا فى الحكومة ولو بتكليفه بوزارة الشباب التى سبق أن تولاها قبل أن يتولى مسئولية وزارة الإعلام.. وفى الصباح تغير الطلب لكى يستمر أنس الفقى وزيرا للإعلام.. والأغلب أنه خلال ساعات الليل كانت ضغوط جمال قد أفلحت مع أبيه للإبقاء على أنس الفقى وزيرا للإعلام.

وكان الاحتفاظ بأنس الفقى وزيرا للإعلام أمرا مفهوما لمن كان يعلم ما يحدث فى الرئاسة وكيف تدار الأزمة فى البيت الرئاسى.. فرغم أن جمال مبارك اضطر للاستقالة من هيئة مكتب الحزب الوطنى ومن رئاسة المجلس الأعلى للسياسات الذى كان يدير من خلاله الكثير من شئون البلاد، فإنه ظل لاعبا أساسيا فى إدارة أزمة النظام حتى ساعة متأخرة من ليل يوم الخميس العاشر من فبراير، أى قبل ساعات قليلة من قرار مبارك التخلى عن رئاسة الجمهورية، وهو القرار الذى اتخذه الرئيس السابق مضطرا فى غيبة جمال وبدون علمه لا هو ولا شقيقه الأكبر علاء أو والدته سوزان، أو أيضا د. زكريا عزمى الذى شارك مع جمال وأنس فى إدارة الأزمة داخل البيت الرئاسى.. والأخيران هما من توليا صياغة خطابات مبارك التى أدلى بها للشعب والتى تضمنت قدرا من عدم الإحساس بالأزمة ..والأكثر والأدهى من ذلك أن جمال مبارك لم يعتبر نفسه

قد انسحب تماما فعلياً من إدارة شئون البلاد.. فلقد حاول أكثر من مرة التدخل بشكل بآخر، وإن كانت محاولاته قد رفضت.. وقد ظهر ذلك فى أكثر من مناسبة.. كانت الأولى فور الإعلان عن تشكيل حكومة شفيق والتى أطاحت بكل الوزراء رجال الأعمال فى حكومة نظيف وجاءت بنحو ١١ وزيرا جديدا.. ففور خروج الفريق شفيق من لقائه مع الرئيس السابق وجد ابنه جمال ينتظره فى غرفة جانبية ليقول له إنه استقال من كل مناصبه السياسية والحزبية لكنه مستعد لتقديم أي خدمة لرئيس الحكومة الجديدة.. لكن شفيق كان حاسما فى الرد أو الرفض لو أن مثل هذه المحاولات فى بدايتها. فهو لم يكن مستعدا لقبول ما كان يرضخ له د. عاطف عبيد الذى تلقى بشكل مفاجئ تعليمات جمال بتنفيذ قرار تعويم الجنيه المصري حتى يصدر القرار قبل سفر جمال إلى واشنطن، التى كان يقدم نفسه خلالها للمسئولين الأمريكيين، وأمر محافظ البنك المركزى السابق بتنفيذ هذه التعليمات، وهو ما ألحق بالاقتصاد المصرى والجنيه المصرى ضررا هائلا حينما تدهورت قيمته وانخفض سعر الدولار الأمريكى من ٣,٤ جنيها إلى قرابة السبعة جنيهات، والأكثر من ذلك شحت الدولارات فى السوق المصرى ولم تعد تظهر إلا فى السوق السوداء فقط.. وأدى ذلك إلى انفلات الأسعار خاصة أسعار السلع الأساسية وانتعشت المضاربات على الدولار واختفت العملات الأجنبية من البنوك..

كذلك لم يكن شفيق مستعدا لماكان يرضخ له د. نظيف الذى تأهب لتنفيذ تعليمات جمال وصديقه عز بتخفيض الدعم على سعر الدقيق

وبالتالى رفع سعر الرغيف من خمسة قروش إلى عشرين قرشا وذلك فى غضون شهر واحد، قيل إنه سوف يشهد حوارا مجتمعيا حول هذا الأمر.. ولولا اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ لكان القرار قد نفذ . ولكن اللّه لطف بفقراء المصريين وقتها، خاصة أن القرار تأخر تنفيذه بعدها بسبب الخوف من تنفيذه قبل انتخابات مجلسى الشعب والشورى !

لكن رفض شفيق الصارم لأي تدخلات لجمال مبارك لم يمنعه من التصرف وكأنه مازال مشاركا لأبيه فى حكم البلاد.. أى أنه ظل رغم استقالته من مناصبه فى الحزب الوطنى وإعلان عمر سليمان نائب الرئيس أنه لن يترشح هو وابنه فى انتخابات الرئاسة القادمة، لا يصدق أن أحلامه فى حكم مصر منفردا وبشكل معلن وصريح انتهت إلى الأبد.. ولذلك لم يكن غريبا أن يحاول مثلا إيقاف وزراء المجموعة الاقتصادية فى الحكومة الجديدة الذين اجتمع بهم مبارك فى الخامس من فبراير ليتابع معهم هو شخصيا تطورات الموقف الاقتصادى.. وعندما حاول ذلك مع د. فاروق العقدة محافظ البنك المركزى عقب انتهاء الاجتماع وهو يغادر مقر الرئاسة لم يجبه عن سؤال حول موقف احتياطيات النقد الأجنبى، وقال له إنه أخبر الرئيس السابق بكل شيء !

فالدكتور فاروق تمسك منذ توليه منصبه للبنك المركزى على ألا يتدخل أحد فى مسئولياته وصلاحياته.. ولذلك تصدى بحزم وحسم لكل محاولات. د. يوسف بطرس غالى وزير المالية المدعوم من جمال للتدخل فى أعمال وسياسات البنك المركزى.. وعندما

تورط يوسف فى عام ٢٠٠٨ بإعلان توقعاته عن سعر الدولار الأمريكى فى السوق المصرى تصدى له د. العقدة بكل قوة وأصر على أن ينال ما يستحقه من توبيخ رئاسى وقتها حتى لا يكررها، خاصة أن تصريحات وزير المالية السابق أدت إلى تخلى كثيرين عما فى حوزتهم من دولارات أمريكية مما أدى إلى مزيد من انخفاضها، وأضر ذلك بالصادرات المصرية التى لم تعد أسعارها تنافسية مثلما كانت من قبل.

أما على الجانب الأخير فإن الأب حسنى مبارك كان يعيش حالة من الدوار النفسى والاضطراب الكبير والقلق الشديد بسبب الأزمة.. غير أنه فى ذات الوقت كان يتظاهر طوال الوقت بالتماسك، والأهم يحاول الظهور وكأنه استعاد إمساك كل خيوط الحكم بيديه من جديد، بعد أن تركها تفلت منه خيطا بعد الآخر حتى صار معظمها فى حوزة ابنه وعدد من أصدقائه المقربين، ولم يعد يسمع أو يصدق شيئا سوى ما يقوله له ابنه.. ولعل هذا هو ما جعله يصدق أن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة كانت بمثابة نصر كبير تمكن أن يحققه الحزب الوطنى بعد أن سحق خصومه خاصة الإخوان وطردهم من البرلمان.. لقد حكى لى أكثر من مسئول سابق أزعجته نتائج الانتخابات كيف أن الرئيس السابق كان يتباهى بنتائج هذه الانتخابات المهزلة، وكيف كان لايرى فيها تزويرا فاضحا..

وحدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه الانتقادات تتزايد وبحدة لما حدث فى الانتخابات البرلمانية السابقة، لكن مبارك كان لا

يسمع سوى ما يقوله له ابنه حول الإنجاز العظيم الذى حققه الحزب الوطنى فى هذه الانتخابات ولا يرى سوى ما صوره له ابنه على أنه نصر عظيم على الإخوان الذين لقوا هزيمة ساحقة.

وربما تكون صدمة مبارك بما حدث فى ٢٥ يناير وما بعده هى السبب فى إصراره على أن يبدو أنه استعاد الحكم الذى تنازل عن معظم شئونه إلى ابنه وصار يمسك بكل خيوطه فى يده مجددا.. وفى الجلسة الأولى لاجتماع مجلس الوزراء الجديد الذى يترأسه شفيق لفت انتباه أكثر من وزير أن الرئيس مبارك ينبههم إلى عدم السفر للخارج فى هذا الوقت الحرج ويحذرهم من أن كل من سيخالف ذلك سوف يمنعه هو شخصيا من السفر ويعيده من المطار.. وربما تساءل هؤلاء الوزراء عن ضرورة أن يقول الرئيس السابق لهم هذا الكلام وقتها، خاصة أن الأزمة كانت شديدة وعاصفة ومصير النظام والرئيس ذاته بات على كف عفريت فضلا عن أنا الأزمة كانت مستحكمة وظروفها لا تجعل أصلا أى وزير يفكر فى السفر للخارج بمن فيهم وزير الخارجية.. لكن الرئيس السابق فى الأغلب أراد أن يقول.. أنا هنا ومازلت قويا وقادرا على مواجهة أى أزمة مهما كانت شدتها أو قوتها، خاصة أنه فى هذا الوقت كانت واشنطن وبعض العواصم الأوربية تتحدث عن نقل السلطة فى مصر الآن.. أى رحيل مبارك الآن.. وتقدمت الحكومة الألمانية وقتها بعرض لاستضافة مبارك بغرض إجراء فحوص طبية بعد الجراحة التى سبق أن أجراها فى العام السابق، وهو العرض الذى لم يلق قبولا من مبارك لا هو ولا أى عرض آخر للسفر إلى الخارج..

ولذلك لم يكف مبارك عن عقد الاجتماعات التى تتضمن رسالة واضحة للرأى العام بأنه متماسك، بدءا من الاجتماع الذى عقده فى غرفة العمليات مع المشير طنطاوى والنائب عمر سليمان ورئيس الأركان، ومرورا باجتماعه بالحكومة الجديدة التى يترأسها شفيق، ثم المجموعة الوزارية الاقتصادية، وانتهاء بالاجتماع الرباعى الذى عقده يوم ٧ فبراير أى قبل إعلان تخليه عن منصبه بأربعة أيام، وضم معه عمر سليمان وفتحى سرور ورئيس محكمة النقض سرى صيام هو الاجتماع الذى خصص كما قيل لمناقشة الطعون فى أعضاء مجلس الشعب لتأكيد نية الرئيس فى تطهير البرلمان من النواب المشكوك فى صحة عضويتهم، وهو ما استعاض به مبارك عند طلب حل البرلمان.. وقد تصادف هذا الاجتماع مع توقف الأمريكيين بعض الوقت عن الحديث حول ضرورة نقل السلطة فى مصر الآن.

ولكن رغم حرص مبارك على الظهور أمام الشعب فى الداخل ومن يعنيهم الأمر فى الخارج بصورة المتماسك والمحافظ على هدوئه والذى لا يشعر بالخوف ولا يعرف الارتباك، فإنه فكر ومبكرا بالفعل فى أن ينسحب من الحياة السياسية ويترك منصبه، خاصة أن المظاهرات لم تتوقف بل كانت تتصاعد، والاعتصام فى ميدان التحرير استمر، وامتد إلى مجلسى الوزراء والشعب، وبدا أن ثمة إصرارا على رحيله.. كما أن المحاولات التى كان يبذلها النائب عمر سليمان كانت تصطدم بقوة بمطلب الرحيل ولم تفلح التنازلات التى قدمها مبارك فى تهدئة الشارع واحتواء الغضب وإنهاء الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات، وهو ما سنتحدث عنه تفصيلا فيما بعد.

ولقد عبر مبارك فى حديثه الصحفى الوحيد الذى أدلى به خلال أيام الأزمة وكان من نصيب صحيفة أمريكية عن رغبته بالفعل فى التخلى عن منصبه.. لم يكن يهوش الأمريكان والأوربيين حينما قال إنه سئم البقاء فى منصبه فى ظل تعرضه للعنات من قبل المتظاهرين كل يوم، وهذا ما تأكد بسهولة قبول مبارك التنحى نهائيا عن الحكم صباح يوم الجمعة ١١ فبراير.. ولم يكن مبارك يدعى أيضا أنه يخشى نشوب فوضى بالبلاد لو ترك منصبه بشكل فورى ومفاجئ.. فهكذا أقنعه الذين مارسوا ضغوطا عليه لإقناعه بالبقاء والاستمرار فى منصبه كل هذا الوقت.. ولذلك فى اللحظة التى كان فيها بعيدا عن هذه الضغوط وافق بسهولة وبلا تردد على طلب المشير والفريق واللواء بالتخلى عن منصبه.

لعل بداية تفكير مبارك فى أن يترك منصبه تعود إلى ما حدث فى أعقاب موقعة الجمل الشهيرة فى الثانى من شهر فبراير الماضى، وهى الموقعة التى قضت على الآثار الإيجابية التى أحدثها خطاب مبارك الثانى للمصريين خلال الأزمة، وهو الخطاب الذى تحدث فى ختامه بلغة عاطفية، وأكد فيه أن مصر بالنسبة له أرض المحيا والممات وأنه لن يغادرها حتى يوارى ثراها جسده بعد وفاته.. وقتها اكتشف مبارك أنه لا سبيل أمامه سوى الانصراف وترك منصبه لكن الضغوط التى تعرض لها داخل بيته وداخل مقره الرئاسى هى التى أجلت اتخاذه قرار التنحى عن منصبه، والدليل أنه وافق بالفعل د حسام بدراوى على تفويض سلطاته بحكم الدستور إلى نائبه عمر سليمان فى يوم الثامن من فبراير.. والسفر إلى شرم الشيخ هو

وأسرته.. ثم أجل إعلان ذلك إلى يوم العاشر من فبراير.. والسبب هو الضغوط التى كانت واقعة عليه.

وكان الذى يمارس هذه الضغوط وبقوة على مبارك ابنه جمال وزوجته سوزان ومعهما أنس الفقى ود. زكريا عزمى.. كان هؤلاء يتصورون أن الانحناء أمام العاصفة الشعبية لبعض الوقت كفيل بحماية نظام مبارك من السقوط وإنقاذهم من مصير مجهول غير مضمون، وأن تقديم بعض التنازلات سينهى الأزمة، ليستمر النظام على الأقل حتى سبتمبر المقبل، أى موعد الانتخابات الرئاسية الذى كان محددا وقتها.. بل لعل الابن والزوجة داعبتهما أحلام زائفة فى حماية نفوذهما حتى بعد سبتمبر وانتهاء الموعد الرسمى للفترة الرئاسية، رغم إعلان مبارك أنه لن يرشح نفسه وإعلان عمر سليمان أن جمال لن يترشح هو الآخر لانتخابات الرئاسة.. ولذلك كان يتم تقديم التنازلات بتقطير واضح وبعد لأى، أى فى وقت متأخر وبعد طول انتظار.

وفات على هؤلاء أن النظام كان قد سقط بالفعل، وضاعت آخر فرصة أمام مبارك للبقاء بضعة أشهر قليلة وذلك يوم ٢ فبراير بعد موقعة الجمل، وأن محاولات النائب عمر سلميان تؤجل فقط إعلان سقوط النظام بعض الوقت.. وكان النائب نفسه يبدو أنه وصل إلى هذه القناعة من خلال الحوارات التى أجراها مع المعارضة ومع بعض الشباب ورؤساء تحرير ورؤساء المؤسسات الصحفية، ولعله لذلك بدأ يتحدث قبل التنحى بنحو خمسة أيام عن احتمال تولى القوات المسلحة إدارة شئون البلاد.. ثم أكسب حديثه بعضا من

الدرامية التى اجتذبت الإعلام وقتها حينما تطرق إلى احتمال حدوث انقلاب عسكرى، وعندما سأله بعض رؤساء التحرير من يقوم بهذا الانقلاب رد مازحا ربما أكون أنا.. لكنه أكد للجميع فورا أنها مجرد مزحة.. غير أن دور عمر سليمان فى إدارة الأزمة يحتاج لوقفة خاصة ومتأنية.

الساعات الأخيرة
فى حكم مبارك

٤

حل مستحيل

بعد أن انتهى به المطاف ليستقر فى مكتبه القديم بمبنى جهاز المخابرات « ليس مكتب رئيسه » ، من المؤكد أن عمر سليمان نائب الرئيس السابق يجد لديه من الوقت الكافى لمراجعة أحداث وتطورات الأسبوعين اللذين قضاهما فى منصب نائب الرئيس ، وتولى خلالهما مسئولية علاج أخطر وأكبر أزمة سياسية في حياته كلها .. لكن من غير المؤكد أن هذا الرجل الذى قضى أكثر من ثلث عمره فى العمل الاستخباراتى سوف يفصح عن كل شيء ، وتحديداً مشاعره وهو يحادث الرئيس السابق تليفونياً ظهر يوم الجمعة الحادى عشر من فبراير ، الذى أسماه الثوار جمعة الحسم ، ليطلب منه ما اتفق عليه المشير طنطاوى والفريق شفيق معه، وهو ضرورة التنحى عن منصب رئيس الجمهورية .. بل وهو يقرأ عليه بيان التنحى الذى صاغوه معاً ، بعد أن صار تنحى مبارك أمراً لا مناص منه .

كذلك ليس من المؤكد أن عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية لمدة أسبوعين فقط سوف يفصح عما انتابه من مشاعر ، وهو يخاطب مبارك تليفونياً مرة ثانية لإفهامه أن تأجيل إعلان قراره بالتنحى لم يعد ممكناً ، وأن الضرورة تفرض الإعلان الفورى والعاجل حتى قبل أن يطمئن الرئيس السابق على وصول ولديه علاء وجمال إلى شرم الشيخ .. وبالتالى سوف يترك عمر سليمان

لكثيرين لكى يطلقوا عنان الخيال فى محاولة تصور تقدير ورصد هذه المشاعر التى تكمل رصد أهم مشهد تاريخى شهدته مصر فى عهدها الحديث ، وهو مشهد تنحى رئيس مصرى عن الحكم وتخليه عن مهام منصب رئيس الجمهورية ، مضطرا وتحت ضغوط هائلة ، وفى أعقاب ثورة شعبية عارمة قامت للإطاحة بديكتاتورية وإقامة دولة مدنية ديمقراطية عصرية عادلة .

ومع ذلك فإن ثمة يقيناً من الصعب التشكيك فيه وهو أن عمر سليمان وجد نفسه أمام الأقدار تسوق إليه مهمة بالغة الصعوبة .. مهمة عصيبة على الإنجاز .. وهى مهمة حل أزمة سياسية عنيفة وخطيرة . بأقل قدر من الخسائر للرئيس السابق الذى كان جل أمله فى الأيام الأخيرة الخروج الآمن وليس الخروج المشرف مثلما كان يأمل مع بداية شهر فبراير وبعد أقل من أسبوع من اندلاع المظاهرات العارمة فى شتى أنحاء البلاد .. وأذكر عندما دعا نائب الرئيس السابق رؤساء المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير كل الصحف المصرية يوم ٨ فبراير أن قلت له بوضوح رداً على السؤال الذى طرحه علينا وهو كيفية الخروج من الأزمة .. لا يستطيع أحد حل هذه الأزمة الآن ، ولكن يمكن إدارتها فقط .. كنت أقصد أنه فات أوان الحل الذى ينشده نائب الرئيس السابق كما طرحه علينا ..

وتصادف أننى كتبت قبلها بيومين أول مقال لى فى جريدة الأخبار تحت رئاسة تحرير صديقى الشاب النابه صحفياً ياسر رزق وقلت فى هذا المقال :«نحن الآن إزاء لحظة فارقة من حياتنا وتاريخنا .. نحن إزاء نظام سياسى ينسحب ، بينما لم يتقدم لحل محله نظام

سياسى آخر .. وفى ظل هذا الوضع ينشب عادة على السلطة صراع محموم وحاد .. تشارك فيه كل القوى السياسية الموجودة على الأرض .. بل وتشارك فيه أيضاً القوى الاقتصادية المؤثرة والفاعلة التى تريد الحفاظ على مصالحها حتى لا تفاجأ بنظام سياسى يطال هذه المصالح أو يضرها ».

وأنا أقطع أن عمر سليمان منذ البداية .. أى منذ تكليفه نائباً لرئيس الجمهورية ، وهو يدرك أن مهمته بالغة الصعوبة وربما تكون مستحيلة .. فأنا أعرف عن قرب أن عمر سليمان كانت له هو أيضاً مآخذ عديدة ومتنوعة على السياسات التى انتهجها نظام مبارك فى السنوات الأخيرة ، خاصة بحكم موقعه كرئيس للمخابرات العامة التى يتجمع لديها كم هائل من المعلومات الصادمة أحياناً عن سلوك ومواقف وتصرفات المسئولين فى الحكومة وخارجها . لقد كنت مضطراً خلال الفترة التى توليت فيها مسئولية رئاسة مجلس إدارة دار الهلال أن ألجأ إليه مرات عديدة لإنقاذى أنا ودار الهلال من محاولات د. يوسف بطرس غالى وزير المالية السابق هدم هذا الصرح الثقافى الكبير والاستيلاء على مطبعته الجديدة فى مدينة ٦ أكتوبر .. وأذكر فى إحدى المرات التى ذهبت إليه شاكياً من تصرفات عدائية جديدة لوزير المالية السابق .. كان ذلك قبل أكثر من ثلاث سنوات ونصف .. وجلست معه فى بهو أحد فنادق أثينا الشهيرة حيث كنت ضمن الوفد الإعلامى المرافق للرئيس السابق فى زيارته لها وكان عمر سليمان ضمن الوفد الرسمى .. وامتدت الجلسة لأكثر من نصف ساعة تطرق فيها الحديث إلى نقد سياسات حكومية

شتى.. وما زلت أذكر التعليق ذا المغزى والدلالة الذى قاله لى عمر سليمان ليصف به ما يفعله الوزراء الذين كانوا يديرون دفة الاقتصاد المصرى بأسلوب أرهق كاهل الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة أيضاً .. قال رئيس جهاز المخابرات وقتها واصفاً هؤلاء بل ومتنبأ بالكارثة التى يقودون النظام إليها .. « إنهم شوية عيال وسوف يخربون البلد »! ..

وقد صدقت نبوءة عمر سليمان بالفعل .. ولعله تذكرها حينما وجد الأقدار تسوقه للتصدى لأزمة حلها مستحيل ، وإن كان ذلك لم يمنعه من المحاولة معظم الأيام التى قضاها نائباً لرئيس الجمهورية .

فى البدء حدد نائب الرئيس السابق عناصر الأزمة التى يتصدى لإيجاد حل لها بأقل الخسائر فى خمسة عناصر .. أولاً : مطالب الشباب بالتغيير .. ثانياً : نقص قدرات الشرطة لحفظ الأمن .. ثالثا : شلل فى خدمات المواطنين ونقص فى الموارد .. ورابعاً : تدخلات أجنبية للوصول إلى الفوضى .. وخامساً : اهتزاز الاستقرار والأمن .

وبالنسبة لمطالب الشباب بالتغيير طرح نائب الرئيس السابق التجاوب معها بنسبة كبيرة وممكنة فى الإطار الزمنى المتاح وهو وقتها ٢٠٠ يوم . أى حتى حلول موعد الانتخابات الرئاسية .. وكان هذا يعنى استبعاد مطلبين أساسيين للثوار ، ربما كان عمر سليمان مستعداً للاستجابة لأحدهما وهو الخاص بحل مجلسى الشعب والشورى .. أما المطلب الثانى والخاص برحيل مبارك فقد ظل عمر سليمان حتى قبل بضع أيام من إعلان التنحى يراه

صعب القبول به ، لأنه كما قال إن مبارك هو أحد أبطال حرب أكتوبر والمؤسسة العسكرية حريصة على أبطال أكتوبر ، فضلاً عن أن كلمة ((الرحيل)) ، وهو الشعار الذى رفعه المتظاهرون منذ اليوم الرابع للمظاهرات ، كلمة رآها نائب الرئيس السابق تتناقض مع أخلاق الشعب المصرى .. ولذلك كان يؤكد أنه لا نية لخروج الرئيس السابق من مصر حتى لألمانيا لإجراء فحوصات طبية ، تلبية لدعوة المستشارة ميركل.

أما بقية العناصر الأخرى للأزمة فقد كان إيجاد علاج لها من وجهة نظر عمر سليمان ليس مستحيلاً .. فهو كان يرى إمكانية استعادة الشرطة لقدراتها فى غضون شهرين ، وإن كان استعادة معنوياتها يحتاج لدور أكبر .. وكان يرى أن التدخلات الأجنبية هناك قدرة على مواجهتها ، رغم أن هدف هذه التدخلات ، أو المؤامرات - طبقاً لوصفه أيضاً - ليس إسقاط النظام السياسى إنما إسقاط مصر وإضعافها وإفقارها .. بينما مواجهة شلل الخدمات ونقص الموارد فقد كان عمر سليمان يراها مرهونة بتوقف المظاهرات والاعتصامات وعودة الهدوء ، لينتظم العمل وتستأنف المؤسسات والمصانع الإنتاج .

ولقد عمل عمر سليمان على حل هذه الأزمة بعد أن حدد عناصرها من خلال الحوار .. الحوار مع القوى السياسية التقليدية .. وأيضاً الحوار مع من أمكنه الحديث معهم من الشباب المشاركين فى اعتصام التحرير .. لكن المفاجأة الحقيقية فى هذا الحوار الذى سعى إليه نائب الرئيس السابق تمثلت فى دعوته للإخوان للمشاركة فيه ، وهم الذين ظل النظام يتعامل معهم كجماعة

محظورة وعمل على إقصائهم وإبعادهم عن البرلمان فى انتخابات مجلس الشعب التى أثارت استهجاناً شعبياً واسعاً ، وكانت هى القشة التى قصمت ظهر بعير النظام السياسي!

كان عمر سليمان يرى - طبقاً لمعلوماته وتقديراته - أن الإخوان جزء من المشكلة والأزمة التى وقع فيها النظام خاصة بعد أن انخرط الإخوان بقوة فى المظاهرات وقدموا الحماية للشباب المعتصمين فى ميدان التحرير للتصدى للعدوان الذى تعرضوا له خلال موقعة الجمل الشهيرة .. فالإخوان ترددوا فى البداية فى الاشتراك فى مظاهرات ٢٥ يناير ، لكنهم حزموا أمرهم بعدما رأوا زيادة أعداد المتظاهرين وقتها واشتركوا بكل قوتهم فى مظاهرات يوم ٢٨ يناير.. وبالتالى لابد أن يكون الإخوان جزءاً من حل هذه المشكلة أو هذه الأزمة .. لكن نائب الرئيس السابق حرص على التأكيد أنه لا توجد صفقة مع الإخوان وكان صادقاً بالفعل ، إلا أن الإخوان أداروا ظهورهم لحوار عمر سليمان رغم التلويح لهم بأن هذا الحوار مكسب لهم ، لأنهم راهنوا - وكان رهانهم صحيحاً - على سقوط النظام .. فهم كانوا ينظرون للمستقبل ولا يأسرون أنفسهم فى حاضر صارت نهايته واضحة وحتمية .

ولكن لم يكن الإخوان وحدهم الذين انسحبوا من الحوار الذى ينظمه نائب الرئيس السابق .. فقد لحقت بهم أحزاب مثل الوفد والتجمع والناصرى .. رأوا نفس النهاية التى تنتظر نظام مبارك .. بينما كانت قد انتهت لقاءات عمر سليمان مع عدد من الشباب بإصرارهم على المطلب الرئيسى وهو رحيل مبارك أو تنحيه عن الحكم .. وعندما خيرهم عمر سليمان بين استمرار مبارك ليتولى

نقل السلطة سلميا فى شهر سبتمبر وبين أن يتولى الجيش إدارة شئون البلاد قبلوا الاختيار الثانى ورفضوا بقاء مبارك .. كان الإصرار كاملاً على إسقاط النظام ورحيل مبارك عن السلطة .

وهكذا تبخرت بسرعة شديدة التوافقات التى صدر بها بيان يوم السادس من فبراير عقب لقاء عمر سليمان مع ممثلى الأحزاب والقوى السياسية وبعض شباب ٢٥ يناير الذين حرصوا على تأكيد أنهم لا يمثلون كل الشباب .. وكانت هذه التوافقات تتحدث وقتها عن ستة أمور هى أولاً تشكيل لجنة قضائية وسياسية لدراسة واقتراح التعديلات الدستورية والتشريعية على أن تنتهى من عملها فى الأسبوع الأول من مارس .. وثانياً تفتح الحكومة مكتباً لتلقى شكاوى المعتقلين من كافة الانتماءات السياسية والإفراج عنهم فوراً والتعهد بعدم ملاحقتهم أو التضييق عليهم .. ثالثاً تحرير وسائل الإعلام والاتصالات وعدم فرض أى قيود غير قانونية عليها .. رابعاً تكليف الأجهزة الرقابية والقضائية بمواصلة ملاحقة الفاسدين والمسئولين عما شهدته البلاد من انفلات أمنى ومحاسبتهم .. خامساً إنهاء حالة الطوارىء طبقاً للظروف الأمنية وإنهاء التهديد الأمنى للمجتمع .. سادساً الرفض التام للتدخل الأجنبى بكافة صوره وأشكاله فى شئوننا الداخلية .

وأعلن البيان أيضاً تشكيل لجنة وطنية للمتابعة تضم شخصيات عامة ومستقلة وممثلين عن الحركات الشبابية لمتابعة التنفيذ الأمين لكافة ما تم التوافق عليه مع رفع تقاريرها لنائب الرئيس .. لكن تطورات الأحداث لم تمهله لتشكيل هذه اللجنة وتسمية أعضائها .. بل إنها لم تمهله لإعادة المحاولة مجدداً لرأب الصدع

الذى حدث فى محاولة الحوار الأولى والتى أصبحت الأخيرة بالنسبة لنائب الرئيس ..

بل لعل نائب الرئس بعد إخفاق هذا الحوار شعر أنه مثل طبيب تم تكليفه بمحاولة إعادة الحياة لمريض مات بالفعل إكلينيكيا وأنه لم يتبق أمامه من شيء سوى فصل الأجهزة الطبية التى تمنح أهله وهما كاذبا بإمكانية إفاقته .. هكذا كانت حالة النظام السياسى السابق وقتها رغم عناد بعض من أحاطوا بمبارك خلال هذه الأيام والذين أعمتهم صدمة ما حدث عن رؤية الحقيقة والواقع فظلوا مثل الغريق يتمسكون بقشة لا تحميهم من الغرق .

وعندما التقينا بنائب الرئيس صباح يوم الثلاثاء الثامن من فبراير استجابة لدعوته للقيادات الصحفية أيقنت أن نهاية هذا االنظام تنتظر فقط قدراً من الشجاعة لإعلانها ولعل هذا ما حاولت أن أقوله للإعلامية ريم ماجد فى برنامجها المتميز بقناة « أون تى فى»عندما استضافتنى مع آخرين ليلتها .. قلت إن الحال الآن هو صراع إرادات ، وأن إرادة المتظاهرين قوية وأن حركتهم فعالة ولها أنياب .

ففى هذا اللقاء تحدث عمر سليمان بشكل يبدو عفوياً - وهو ليس كذلك - عن احتمال حدوث انقلاب عسكرى إذا لم تحل الأزمة ووصف هذا الانقلاب بأنه خطر وغير مطلوب .. وقد استأثر ذلك الكلام باهتمام إعلامى بالغ ليلتها .. لكن كانت دلالة هذا الكلام عن الانقلاب العسكرى من قبل نائب الرئيس لدى تتمثل فى أنه صار مقتنعاً أنه لا حل سوى تنحى مبارك وهذا ما حاولت أن أقوله أيضاً للإعلامية ريم فى حلقتها ليلتها .. والدليل على ذلك

أنه تحدث قبلها بيومين « السادس من فبراير » مع عدد من شباب الثورة عن تولى الجيش إدارة شئون البلاد .. وهذا يعنى أن ثمة تفكيراً كان بدأ بالفعل فى ترتيب الأوضاع بعد انسحاب مبارك وتخليه عن رئاسة الجمهورية .

وهكذا كانت ثمة قناعة توصل إليها عدد من المسئولين بأنه لا سبيل سوى تنحى مبارك عن الحكم .. ولعل المشكلة كانت تتمثل فقط فى كيفية إبلاغه بذلك وبضرورته ، بل والأهم بضرورة التعجيل باتخاذ هذا القرار .. وأنا أفهم شخصياً الحرج الذى فى الأغلب كان يشعر به الذين اقتنعوا بضرورة تنحى مبارك عن الحكم .. وبالنسبة لنائب الرئيس تحديداً ربما كان الحرج أكبر .. فهو بحكم موقعه بديل للرئيس فى حالة انسحابه وتخليه عن الحكم .. وهو أيضا كان مرشحا من قبل الإعلام وقطاعات من الرأى العام رئيساً للجمهورية بعد مبارك ..ولعلنا نتذكر رد الفعل الذى حدث بعد أن ردد موقع إلكترونى شعار ..« لا جمال ولا الإخوان .. إنما عمر سليمان » .. وعندما ظهرت ملصقات فى شوارع القاهرة تطالب به رئيساً، وذلك خلال مرافقته للرئيس السابق فى آخر رحلة له لواشنطن العام الماضى .. فقد تم إلقاء القبض على عدد من الشباب للتحقيق معهم ومعرفة من وراء هذه الملصقات .. وبسبب هذه الأحداث والتطورات آثر عمر سليمان تحديداً فى السنة الأخيرة من عمر نظام مبارك أن يبتعد عن الأنظار وأن ينأى بنفسه بعيدا، حتى لا يناله ما يسيء إليه، فى ظل انهماك كبير لنقل السلطة إلى جمال مبارك .. خاصة أنه رأى كيف حاول عدد من مسئولى «الفكر الجديد» تأليب الرئيس السابق

على المشير نتيجة لمواقفه التى كان يتصدى فيها لمحاولات الاستيلاء على أراضى الدولة ، وتحديداً تلك الأراضى التى فى حوزة القوات المسلحة وكانت مطمعاً دائما لبعض رجال الأعمال ، سواء كانت بالقاهرة الجديدة أو فى البحر الأحمر وغيرهما من المناطق .

لكن لأن مصلحة الوطن تفوق مصلحة أى فرد حتى ولو كان ينتمى للقوات المسلحة ، وكان واحداً من أبطال أكتوبر فقد قبل عمر سليمان أن يحادث تليفونياً مبارك الذى كان قد وصل إلى مدينة شرم الشيخ ظهر يوم الجمعة ١١ فبراير، ويطلب منه الإعلان فوراً وبدون إبطاء عن قرار تنحيه عن الحكم أو تخليه عن رئاسة الجمهورية ، وذلك بعد أن كان قد سجل بيان التنحى بصوته وحمل اللواء إسماعيل عتمان الشريط المسجل عليه هذا البيان إلى مبنى ماسبيرو .. وبتلك المكالمة التليفونية الثانية بين مبارك وعمر سليمان تم وضع نهاية لمحاولات بعض المقربين من الرئيس السابق منعه من إعلان التنحى وهى كانت محاولات مثيرة تستحق التسجيل ، حتى وإن كانت أخفقت فى النهاية وصار تنحى مبارك حقيقة واضحة عرفها كل المصريين وفرحوا بها بعد وقت قليل من انتهاء المكالمة الثانية بين مبارك وعمر سليمان .

الساعات الأخيرة في حكم مبارك

٥

مقاومة جمال

قبل آخر تمديد لحالة الطوارئ حرص جمال مبارك وقتها علي الالتقاء بعدد من رؤساء تحرير الصحف القومية ليطرح عليهم دواعي تمديد الطوارئ، التي تعهد الرئيس السابق في برنامجه الانتخابي بإنهائها. وفي هذا اللقاء سأل أحد رؤساء التحرير جمال ألا تتوقع أن يقابل ذلك برفض وغضب من المعارضة.. فرد جمال مهوناً من شأن رد فعل المعارضة قائلاً: نعم هذا أمر متوقع.. المعارضة سوف تثير ضجة كما تفعل دائماً عندما نفعل أي شيء لكن بمرور الوقت سوف تهدأ هذه الضجة وتنتهي.

ويبدو أن جمال مبارك تعامل مع ثورة ٢٥ يناير بنفس هذا التصور الخاطئ الذي سيطر عليه وهو يشارك والده حكم مصر، أو بالأصح وهو يحكم باسمه ونيابة عنه.. وهو التصور الذي كان لا يري حجم الغضب الهائل الذي يؤلم صدور المصريين نتيجة القهر والظلم، ويعتقد أن إلقاء بعض الفتات السياسي والاقتصادي لهم سوف يضمن ترويضهم وطاعتهم وعدم انفجارهم.

وهكذا ظل يعتقد طوال السنوات السابقة أنه لا يوجد طلب شعبي علي الديمقراطية والإصلاح السياسي وأن هذه المطالب نخبوية ، وأن كل ما يهم قطاعات واسعة من الشعب الإصلاح الاقتصادي للارتقاء بأحوالها الاقتصادية المتردية .. كما ظل جمال مبارك يشكك في الشكوي المتزايدة من عدم استفادة الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة من معدل النمو المرتفع ، لاستئثار

فئة محدودة بعائد هذا النمو .. وبالتالي عجز جمال مبارك عن رؤية نذر الإنفجار الشعبي العديدة ، التي تجسدت في مظاهرات واعتصامات لا تنقطع خاصة أمام مجلسى الشعب والوزراء .

ولذلك لم يكن غريبا في ظل قصر النظرة السياسية والابتعاد عن الشارع وما يعتمل في أحشاء المجتمع من غضب ، أن يظل جمال مبارك مقتنعاً بتحليل وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي لما شهدته مصر في يوم ٢٥ يناير .. بل الغريب أن جمال ظل مقتنعاً بهذا التحليل حتى بعد انهيار الشرطة وحدوث الانفلات الأمنى الذى حدث يوم ٢٨ يناير ونهاية حبيب العادلي ذاته.. لقد ظل حاكم مصر من الباطن أكثر من خمس سنوات مضت يري في مظاهرات الغضب العارمة التي اجتاحت شتي أنحاء مصر مجرد عمل تحريض متعدد المشارب تم بنية التخريب، كما قال حبيب العادلي ذلك صباح يوم الأربعاء ٢٦ يناير الماضي ونشر هذا الكلام في حديث صحفي له بمجلة روزاليوسف في عددها الصادر يوم ٢٩ يناير.

وقصر النظرة السياسية التي لاحظها كثيرون لدي جمال مبارك رغم انغماسه عدة سنوات في العمل الحزبي، وإحاطته بعدد من السياسيين والمثقفين وأساتذة الجامعة المتخصصين لإعداده سياسياً، يرجع إلي أن كل شيء حوله كان مصنوعاً ولم يكن حقيقياً.. كان كاذبا وغير صادق، علي غرار زرع أشجار علي عجل قبل زيارة الرئيس لأحد الموقع ثم نزعها بعد انتهاء زيارته.. وقد تم ذلك بالنسبة لجمال مبكراً.. ولعل الذين حضروا المؤتمر الذي عقده في الفيوم قبل أن يدخل المكتب السياسي للحزب الوطني لاحظوا

كيف أن أمين شباب الحزب وقتها فوجئ بتأخر مجموعة من الشباب المكلفين بالحضور من محافظة أخري «بني سويف» فاستنجد بالمحافظ الذي عاونه بتكليف مجموعة من موظفي المحافظة بسد نقص الحضور، وتحدث معهم جمال بوصفهم شبابا ينتمون لحزبه وهو ليسوا كذلك !

والأغلب أن هذا الجو الزائف والمصنوع الذي تم إحاطة ابن الرئيس السابق به هو الذي جعله يدير آخر أزمات النظام السابق بطريقة خاطئة سدت كل السبل أمام والده وأسرته للخروج الآمن وربما المشرف أيضاً من السلطة.

لقد رصد أكثر من مسئول مثل الفريق شفيق واللواء عمر سليمان أن جمال مبارك في بداية الأزمة وبعد انهيار الشرطة ونزول القوات المسلحة إلي الشارع قد تخلص من خيلائه واستعلائه الذي كان يتسم به ويتعامل به مع المسئولين والوزراء، وأنه انكمش علي نفسه وربما يكون قد رجع إلي صوابه واعترف بأخطائه وعرف قدر نفسه وقدرات المحيطين به. وقال لي الفريق شفيق إن جمال قابله بعد أن كلفه الرئيس السابق مساء يوم التاسع والعشرين من شهر يناير بتشكيل الحكومة وبدا مستسلما لقدره وهو يقر أمامه بأنه ترك الحزب ومهامه السياسية.

غير أن هذه الحالة التي انتابت جمال مبارك في البداية لم تدم طويلا.. فسرعان - كما لاحظ هؤلاء المسئولون السابقون أيضاً - ما استعاد توازنه من جديد وتخلص من اضطرابه وارتباكه.. وعاد ابن الرئيس لينهج ذات النهج السابق.. أي نهج المشارك في الحكم.. أو بالأصح الموكل بالحكم.. وبالتالي المسئول الأول -

حتي قبل أبيه - في إدارة الأزمـة.. أي عـاد جمـال إلي استعلائه مجدداً بعد أن استـرد عافيتـه النفسيـة أو توازنه النفسي مـرة أخري بتشجيع من بعض المحيطين به وكان في مقدمتهم أنس الفقي وزكريا عزمي.. ويري بعض هؤلاء المسئولين أن هذا التغير الذي حدث في الحالة المزاجية والنفسيـة لجمال مبارك كان هو السبب في تفاقم الأزمة أكثر والأهم سوء إدارتها نظراً لأن جمـال مبارك كان يقاوم كل محاولات يبـذلها آخرون غيـره في مؤسسة الرئاسة والبيت الرئاسي لإحـداث انفـراجة في هذه الأزمـة التي قوضت في النهاية حكم والده الذي امتد نحو ثلاثين عاماً، وقاده هو شخصياً مع باقي أسرته إلي السجن.

لكن ربما لو دققنا النظر أكثر الآن وبعد أن هدأ غبار المعركة الشعبية لإسقاط النظام السابق، قد نكتشف أن الانكماش والانكسار الذي رصده البعض لدى جمال مبارك في الأيام الأخيـرة من شهر يناير لم يكن انكساراً أو انكماشاً حقيقياً، وإنما هو في الأغلب تظاهر بذلك.. أو كان مضطراً إليه حتي يتحسس موقع أقدامه وحتي يستعيد مرة أخرى ثقة والده أو يؤكد استيلاءه علي عقله وتفكيره، مثلما فعل طوال السنوات السابقة التي تركه فيها والده يمرح كما يشاء في فضاء الحكم.. يدير أولا الاقتصاد كما يشاء، أو بالأصح كما يشاء أستاذه في الاقتصاد د. يوسف بطرس غالي.. ثم يدير بمرور الوقت أموراً أخري شتي غير اقتصادية.. ولذلك عندما ضمن جمال أن والده مازال يستمع بل وينصت إليه ويثق في حكمه علي الأمور وتقديره، عاد ليمارس دوره السابق قبل اندلاع الثورة متوهماً أنه قادر بمساعدة حلفائه أو من أوهموه أنهم حلفاؤه علي حصار هذه

الثورة وإجهاضها، واستعادة زمام الأمور، وسيطرة النظام مرة أخري علي الأوضاع في مصر.. وساعده علي ذلك أنه لم يفهم حتي اللحظة الأخيرة أن ما حدث في مصر ثورة شعبية عارمة، وليست حتي مجرد مجموعة من الاحتجاجات الشبابية، ناهيك بالطبع أنها ليست عملاً تحريضياً وتخريبياً.

وهكذا كان لافتاً للانتباه أنه حتي مساء يوم الأربعاء ٩ فبراير كان جمال يتصور أو يتوهم أنه سوف ينجح في إنهاء اعتصام ميدان التحرير، رغم أن هذا الاعتصام كان قد امتد في القاهرة إلي حصار لمقار مجالس الشعب والشوري والوزراء، وامتد خارج القاهرة لمواقع شتي في محافظات عديدة.. ورغم أيضاً أن المتظاهرين والمعتصمين كانوا يتأهبون للزحف إلى القصر الرئاسي لحصاره حتي يتنحي الرئيس السابق ويترك الحكم ويرحل.. وقد أبلغ جمال البعض ليلتها بأن «الأمر سينتهي والأزمة سوف تحل في غضون ثلاثة أو أربعة أيام علي الأكثر».

وهذا الوهم هو الذي انعكس علي صياغة الخطب الثلاثة للرئيس السابق، نظراً لأن جمال مبارك هو الذي تولي مراجعتها مثلما كان يفعل طوال أكثر من سبع سنوات مضت في خطب والده.. فلم تلق هذه الخطب قبولا جماهيريا، خاصة شبابياً.. حتي خطابه الثاني الذي أعلن فيه البقاء في مصر وقضاء بقية حياته فيها والموت علي أرضها ودفنه في ترابها، قلل من تأثيره العاطفي علي المتلقين عبارات تم حشوها في الخطاب تنطق بعدم اعتراف رأس النظام بأخطائه وأخطاء نظامه، وبالتالي تثير استفزاز المعتصمين والمحتجين بدلاً من أن تعالج قدراً من استفزاز لديهم

متراكم عبر سنين طويلة.. لكن تأثير هذا الخطاب تبدد تماماً بعد ساعات قليلة بسبب ما حدث في موقعة الجمل الشهيرة من اعتداءات علي المتظاهرين أسفرت عن استشهاد عددٍ منهم .

غير أن سوء الصياغة بلغت ذروتها في الاستعلاء الذي تجسد في صياغة الخطاب الثالث والأخير لمبارك مساء يوم ١٠ فبراير، الذي أعلن فيه تفويض نائب رئيس الجمهورية اختصاصات رئيس الجمهورية، علي النحو الذي يحدده الدستور.. فرغم أن الرئيس السابق أنهي تقريباً خطابه بهذا التفويض إلا أنه ظل يتحدث طوال الخطاب وكأنه مازال يتمتع بهذه الصلاحيات.. ويتعهد بأمور لم تعد في صلاحياته بعد أن فوض هذه الصلاحيات لنائب رئيس الجمهورية عمر سليمان.. فهو يتعهد أو يعطي تعليماته بمواصلة الحوار الوطني للانتقال من الخطوط العريضة التي تم الاتفاق عليها، رغم أن البعض أنكر هذا الاتفاق، إلي خريطة طريق واضحة وجدول زمني محدد للتنفيذ لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة.. وأكد أنه أصدر تعليماته - رغم أنه صار بلا صلاحيات - بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول ما شهدته البلاد من أحداث مأساوية أوجعت - كما قال - قلوبنا وهزت ضمير الوطن.. وإحالة نتائجها علي الفور إلي النائب العام، ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة.

وقد لاحظ بعض من استمعوا لهذا الخطاب بعد طول انتظار أن ثمة قطعاً في تسجيله، بما يعني أن التسجيل لم يتم مرة واحدة.. وقيل إن الجزء الأخير من هذا الخطاب كان يتضمن تنحي الرئيس عن الحكم، لكن جمال مبارك اعترض في حينه علي ذلك وأصر

مع د. زكريا عزمي وأنس الفقي علي إعادة تسجيل الخطاب مرة أخري، ولكن اكتفي بإعادة تسجيل الجزء الأخير منه فقط رفقاً بالرئيس السابق الذي يعاني الإرهاق وتحت ضغط عنصر الوقت، خاصة أنه طال انتظار الناس وقتها لهذا الخطاب الذي تم التنبيه له مبكراً في التليفزيون المصري وبقية الفضائيات.

والمؤكد بالطبع أن تسجيل الخطاب تم علي مرتين.. لكن ليس من المؤكد أن ذلك تم لاستبدال تنحي الرئيس مبارك عن الحكم بتفويضه لسلطاته لنائب الرئيس.. لأن الذي اقترحه عليه قبلها بيومين د. حسام بدراوي كان هو مجرد تفويض واضح وصريح لسلطاته لنائبه عمر سليمان، ربما يرقي إلي درجة التنحي لأنه تضمن ترك القاهرة والذهاب إلي شرم الشيخ، ولكنه لم يكن أساساً اقتراحاً بالتنحي، خاصة أنه تضمن أيضاً إمكانية دعوة مبارك لانتخابات رئاسية مبكرة فور انتهاء اللجنة الدستورية التي كان قد شكلها برئاسة المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض، من إعداد التعديلات الدستورية المقترحة.

صحيح أن د. حسام بدراوي نقلت عنه الفضائيات يوم الخميس ١٠ فبراير أن الرئيس السابق سوف يتنحي.. لكن الصحيح أيضاً أن هذه الفضائيات نقلت كذلك عن أنس الفقي وزير الإعلام السابق أن مبارك لن يتنحي.. وربما كان التصريح الأكثر دقة هو الذي نقلته الفضائيات عن الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء السابق والذي قال فيه إن مبارك قد يتنحي.. فهذا التصريح، الذي كان مختلفاً تماماً عن تصريح سبق أن نقلته شبكة «سي. إن. إن» عن شفيق قبلها بيومين حول استمرار مبارك حتي نهاية ولايته، إنما

كان يعكس حقيقة الصراع الذي نشب وقتها في قصر الرئاسة بين من يتشبثون إلي آخر مدي باستمرار الرئيس السابق وبقائه في منصبه وبين من صاروا يرون أن ذلك بات أمرا مستحيلا.. أو بالأصح كان هذا التصريح يعكس بوضوح مقاومة جمال مبارك لانسحاب والده من المسرح السياسي وذلك بمساندة د. زكريا وأنس الفقي وآخرين بمعزل عن كثيرين من العاملين في طاقم مؤسسة الرئاسة.. وبذلك يكون شفيق قد نبه ضمنا بتصريحه هذا إلي هذه المقاومة الشرسة التي كانت تستهدف بقاء مبارك بأي ثمن.

لقد ظل جمال مبارك يقاوم حتي اللحظة الأخيرة ليس تنحي والده عن الحكم.. ولكنه أيضا قاوم قيام والده بتفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان، وذلك أولاً بمنع د. حسام بدراوي من الانفراد بالرئيس السابق خشية أن يقنعه بما يتعارض مع الرغبة في استمراره بالحكم .. ثم بمحاولة إبعاد د. حسام بعد أن أقنع مبارك بأمر تفويض سلطاته عن القصر الرئاسي .. عندما طلب مبارك رؤية د. حسام مجدداً في ذات اليوم (٩ فبراير) وعاد إلي قصر الرئاسة بعد اتصال تليفوني من كل من د. زكريا عزمي وجمال مبارك،سعي الأخير إلي تأجيل الإعلان عن تفويض مبارك سلطاته لعمر سليمان يوما إضافيا ليتم ذلك مساء يوم ١٠ فبراير .. وهكذا تم التفويض بعد أن عجز جمال عن منعه مثلما قام مبارك بتكليف عمر سليمان بمنصب نائب الرئيس في لحظة لم يستطع فيها جمال منع والده من اتخاذ هذا القرار.. وإن كان حاول أن يفرغ هذا القرار فى التطبيق العملي من محتواه، مستغلا روح

الانضباط العسكري التي يتسم بها عمر سليمان، والتي منعته من طلب تحديد صلاحياته من مبارك، وجعلته حريصا علي أن يؤكد في خطبه وتصريحاته أنه ينفذ تكليفات الرئيس السابق بوصفه نائباً له.. بل إن هذه الروح وطبيعة العلاقة بين الرجلين هي التي منعت عمر سليمان أن يقوم بنفسه بإقناع مبارك بتفويض سلطاته له، تاركاً هذه المهمة للدكتور حسام بدراوي، وذلك رغم أن نائب الرئيس السابق كان قد وصل إلي قناعة بأن بقاء مبارك في الحكم بات أمراً مستحيلاً، وهي القناعة التي كان قد توصل إليها قادة القوات المسلحة أيضاً، ولذلك عقدوا لأول مرة اجتماعاً للمجلس الأعلي للقوات المسلحة مساء نفس اليوم الذي فوض فيه مبارك سلطاته لنائبه بدون الرئيس السابق، وأعلنوا أن اجتماعهم متواصل وسيتخذون القرارات المناسبة للموقف العصيب الذي تمر به البلاد.

المهم أنه حينما استسلم جمال قليلاً وقبل بتفويض والده سلطاته لنائبه، فإنه حاول أن يوحي فى صياغة بيان التفويض بأن والده يمكنه أن يسترد هذه السلطات والصلاحيات فيمابعد وفي أي وقت يشاء، بدلا من أن يوحي التفويض ـ كما طلب د. حسام بدراوي من مبارك ـ أنه ترك نهائياً الحكم، ولن ينتظر حتي سبتمبر كما كان مقرراً من قبل حتي الانتخابات الرئاسية.. بل إنه سوف يصير رئيسا سابقاً ـ وليس مجرد رئيس بلا سلطات في أقرب وقت ممكن.. ولعل ذلك هو الذي جعل جمال يقنع والده بعدم جدوي لقاء والده عدداً من شباب الثورة الذين طلبوا لقاءه والوقوف معه وهو يلقي بيان تخليه عن سلطاته وصلاحياته.. فالأغلب أنه خشي

من تأثير مثل هذا اللقاء علي والده، وبالتالي علي طريقة إخراج وصياغة خطاب والده مساء يوم الخميس ١٠ فبراير.

غير أن جمال مبارك كان يصارع موجاً أعلي من قدراته وأكبر من طموحاته حتي في الحكم ولو من وراء ستار.. فقد قوبل خطاب مبارك الذي انتظر المصريون أن يتنحي فيه عن الحكم بحالة شديدة من الاستياء والغضب ليس فقط بين المعتصمين في ميدان التحرير، بل وآخرين كانوا يلتزمون منازلهم.. ولذلك قرر كثيرون الزحف نحو القصر الرئاسي لكتابة الفصل الأخير وبشكل درامي للغاية من حكم مبارك الذي استمر ثلاثين عاماً إلا بضعة أشهر.. وهذا الفصل يحتاج لرواية تفصيلية.

الساعات الأخيرة
فى حكم مبارك

٦

يوم الحسم

قرار تنحي مبارك أو تخليه عن الحكم اتخذه كل المحيطين به مساء الخميس ١٠ فبراير، باستثناء أفراد أسرته وعدد محدود جدا من مسئولي الرئاسة.. لكن هذا القرار لم يتم إبلاغ مبارك به وبضرورة الاسراع بإعلانه إلا بعد ظهر اليوم التالي «الجمعة ١١ فبراير»..

كما أن قرار التنحي أو التخلي عن السلطة لم يتضمن أى ضمانات قدمت للرئيس السابق لحمايته من الملاحقة القضائية، خاصة من القوات المسلحة التي كلفت في بيان التنحي بإدارة شئون البلاد. وهو التكليف الذي كان الحل الوحيد أمام هؤلاء المحيطين بالرئيس السابق منذ يوم الاثنين السابع من فبراير، وكشف عنه عمر سليمان لمن التقي بهم يومها من بعض الشباب.. ثم صار هذا التكليف أمراواقعا عندما سبق المجلس الأعلي للقوات المسلحة رئيسه الأعلي السابق واجتمع لاول مرة بدونه وأعلن بيانه الأول في التليفزيون الرسمي ،الذي قال فيه إنه مستمر في الاجتماع لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية البلاد في هذا الوقت العصيب.. وتم هذا الإعلان قبل إذاعة الخطاب الثالث لمبارك الذي قرر فيه نقل سلطاته إلى نائبه عمر سليمان.

فبعد أن ألقي مبارك هذا الخطاب الذي طال انتظاره من الناس داخل مصر وخارجها بسبب الإعلان عنه مرارا، لم يكن هؤلاء المحيطون بالرئيس السابق يحتاجون لوقت طويل حتي يتأكدوا من

أنـه لا حل سوي تنحيه بشكل نهائي وكامل عن السلطة، وليس مجرد نقل سلطاته إلي نائبه فبدلا من أن يهديء هذا الخطاب حدة غضب المصريين، خاصة الشباب المعتصمين في الشوارع فإنه علي العكس تماما زاد من حدة هذا الغضب وأشعله علي نطاق واسع.. لأنـه بسبب طول الانتظار لخطاب الرئيس السابق وارتفاع سقف التوقعات بانه سوف يعلن تنحيه كما أكد ذلك د.حسام بدراوي الذي كان مازال وقتها امينا عاما لحزب مبارك ،وهو أيضا ما لم يستبعده الفريق شفيق رئيس الوزراء وقتها.. وعندما أنهي مبارك خطابه الثالث والاخير له خلال الأزمة كرئيس للجمهورية، شعر المعتصمون والمتظاهرون بالخديعة، وبأن رئيسهم السابق يتلاعب بهم، وأنه يناور فقط حتي يسترد نفوذه ويعود إلي حكمه بعد استعادة صلاحياته وسلطاته التي فوض نائبه للقيام بها.

وعلي الفور بدأ المتظاهرون والمعتصمون في ميدان التحرير ينفذون تهديداتهم بالزحف نحو القصر الرئاسي في مصر الجديدة لحصاره بشريا لإجبار مبارك علي التنحي والرحيل.. بينما كان مبارك قد غادر مكتبه بالقصر لآخر مرة في حياته، بعد تسجيل خطابه ليبيت ليلته الأخيرة أيضا في منزله القريب من القصر ثم يسافر صباح اليوم التالي «الجمعة ١١ فبراير» إلي مدينة شرم الشيخ، ليؤكد كما طلب منه د.حسام بدراوي أنه جاد في ترك السلطة، وهو ما لم يفلح الرئيس السابق في إقناع الناس به بسبب ما رأوه من استعلاء في طريقة إلقائه للخطاب وتجاهله الاعتذار عن الاتهامات بالعمالة التي تعرضوا لها من قبل مسئولي نظامه وإعلامه، وهو ماكان ينتظره عدد من الكوادر الشابة التى دعت للمظاهرات وشاركت فيها .

كان المتظاهرون يتدفقون من كل صوب تجاه القصر الرئاسي.. واعتصم الآلاف منهم حوله.. ولم تسطع شمس يوم الجمعة ١١ فبراير إلا وكان المتظاهرون والمعتصمون قد أحكموا بأجسادهم حصار القصر الرئاسى .. وفى الصباح استمر تدفق المتظاهرين أكثر وأكثر.. بعضهم جاء من ميدان التحرير، وبقيتهم جاءوا من جميع أنحاء القاهرة، بل إن هناك من جاءوا من خارج العاصمة أيضا.. وفي ذات الوقت كان الناس يتدفقون بالآلاف أيضا علي ميدان التحرير، الذي اكتظ بالمتظاهرين، وهو نفس حال كل الشوارع المؤدية للميدان، فضلا عن ميادين أخري بالقاهرة.. وحدث نفس الأمر في شتي المحافظات.. الإسكندرية والسويس والإسماعيلية، ودمنهور والزقازيق وطنطا والمحلة الكبري والفيوم وسوهاج ودمياط وأيضا قنا وكفر الشيخ والأقصر وأسوان وبني سويف.. وهكذا عمت المظاهرات العارمة والغاضبة جميع أنحاء البلاد.. والجميع متفق علي أمر واحد هو إسقاط الرئيس ورحيله عن السلطة بشكل نهائي.

وخلال أداء صلاة الجمعة زاد لهيب حماس المتظاهرين في كل مكان خاصة الذين كانوا معتصمين في ميدان التحرير، والذين حاصروا القصر الرئاسي. وكان الرئيس السابق قد غادر القاهرة بالفعل متجها إلي شرم الشيخ علي أن يلحق به ولداه علاء وجمال وأسرة كل منهما، ثم والدتهما سوزان.. ولم يكن أحد يمكنه أن يتنبأ بما يمكن أن يحدث رغم أن التعليمات كانت صارمة لقوات الحرس الجمهوري التي كانت تحيط بالقصر الرئاسي بالتزام أقصي درجات ضبط النفس وعدم الاحتكاك بالمتظاهرين الذين حاصروا القصر من كل الاتجاهات.

وفي هذا الوقت تواجد علي مسافة ليست ببعيدة عن القصر الرئاسي

في مقر وزارة الدفاع كل أعضاء المجلس الأعلي للقوات المسلحة، الذين كانوا قد أعلنوا بيانهم الثاني صباح يوم الجمعة والذي جاء فيه: «نظرا للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتي يتحدد فيها مصير البلاد، وفي إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات، وإيمانا بمسئوليتنا الوطنية بحفظ واستقرار الوطن وسلامته قرر المجلس.. أولا: ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية: إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية- الفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات - إجراء التعديلات التشريعية اللازمة - إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.. ثانيا : تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة، والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجـراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم، حتي تمام الانتقال السلمي للسلطة، وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.. ثالثا : تؤكد القوات المسلحة المصرية علي عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين. كما تؤكد علي ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا علي مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.. حمي الله الوطن والمواطنين».

لكن هذا البيان الذي تعهد فيه المجلس الأعلي للقوات المسلحة بضمان المطالب المشروعة للشعب لم يغير من إصرار المتظاهرين الغاضبين عن مطلبهم بإسقاط أو رحيل الرئيس.. وهذا ما تبين بوضوح للمشير طنطاوي رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة،

وكل من الفريق شفيق والنائب عمر سليمان اللذين كانا قد حضرا إلي مقر وزارة الدفاع.. وتمخض النقاش بينهم الثلاثة أنه لا سبيل سوي أن يعلن مبارك تنحيه عن الحكم بشكل واضح وأن يترك موقعه في رئاسة الجمهورية فورا وبدون إبطاء.. وقام النائب عمر سليمان بصياغة بيان التنحي الذي حاز موافقة المشير طنطاوي وموافقة الفريق شفيق، اللذين اتفقا علي أن يتولي عمر سليمان بوصفه نائب رئيس الجمهورية وقتها المفوض بسلطات رئيس الجمهورية منذ ساعات إبلاغ مبارك بضرورة القبول الفوري بالتنحي عن منصبه لأن الظروف تقتضي ذلك، وتطورات الموقف علي الأرض تفرض عليه ذلك.

وهكذا.. الرجل الذي اعتذر قبل يومين عن مطالبة مبارك بتفويض سلطاته له وحث د.حسام بدراوي علي القيام بذلك، وجد نفسه مضطرا لأن يطلب منه ما هو أكثر من تفويض السلطات.. أى التنحي وترك منصبه فورا!

وأمسك عمر سليمان التليفون وتحدث مع مبارك الذي كان قد وصل قبل قليل إلي مدينة شرم الشيخ.. شرح له ما يحدث، خاصة الحصار البشري الذي أحكمه المتظاهرون علي مقر الرئاسة وقال له إنه لا حل سوي التنحي وفورا.. وأبلغه أن بيان التنحي معه وجاهز وتمت صياغته.. فطلب مبارك أن يقرأه عليه بعد أن وافق علي طلب التنحي الذي أجمع عليه الثلاثة معا.. المشير والفريق واللواء.. ولم يعترض مبارك علي البيان ولكنه طلب فقط تأجيل إذاعته لحين وصول ولديه علاء وجمال إلي شرم الشيخ ،وانتهت المكالمة التليفونية الأولى بين مبارك وعمر سليمان، دون أى حديث من قريب أو بعيد عن أى ضمانات تحمي الرئيس السابق من الملاحقة

أو المساءلة القانونية، وكذلك دون أي حديث خاص بترتيبات وضع مبارك مستقبلا هو وأسرته، وهو الذي كان قد سبق أن أعلن في خطابه الثاني خلال أيام الثورة أنه لن يغادر مصر وسيقضي بقية حياته فيها وسيموت علي أرضها ويدفن في ترابها.

وعلي إثر ذلك قام عمر سليمان بتسجيل بيان التنحي بصوته بعد أن عهد إليه مبارك بذلك ، بعد أن تبين أن قيام الرئيس السابق بتسجيل البيان بصوته سوف يحتاج إلى إرسال وفد فني تليفزيوني إليه في شرم الشيخ مما كان سوف يستغرق علي الأقل ثلاث ساعات كاملة حتي لو سافر الوفد بطائرة عسكرية.. فضلا عن أن مبارك آثر أن يقوم عمر سليمان بتلك المهمة ربما لأنه خشي صعوبتها عليه.. وربما لأنه خشي أن يتدخل ابنه مجددا ويعدل من صياغة بيان التنحي أو التخلي مثلما حدث في الليلة السابقة التي تدخل في صياغة بيان تفويض السلطات.

لكن كان الوقت يمضي والوضع يزداد صعوبة.. وتدفق المتظاهرين مستمر نحو القصر الرئاسي وغضبهم يزداد اشتعالا.. بينما كان علاء وجمال لم يستقلا بعد الطائرة التي سوف تذهب بهما إلي شرم الشيخ.. وبعد نقاش بين المشير طنطاوي والفريق شفيق واللواء عمر سليمان كان الاتفاق علي ضرورة أن يعاود نائب الرئيس السابق مخاطبة مبارك تليفونيا لإبلاغه بضرورة الإعلان الفوري عن تنحيه أو تخليه عن منصب رئيس الجمهورية ،دون انتظار لوصول ولديه إليه في شرم الشيخ لأن ذلك سوف يستغرق وقتا وهو ترف لم يعد يملكه أحد.
ومرة أخري يجد عمر سليمان نفسه مضطرا لمخاطبة مبارك تليفونيا للإلحاح عليه في الإعلان فورا لبيان التنحي، خاصة أن تسجيل البيان

كان قد ذهب به اللواء إسماعيل عتمان عضوا المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلي ماسبيرو تنفيذا لتعليمات المشير طنطاوي،وكان ينتظر هناك أوامره بإذاعته خاصة أن ماسبيرو كان قد تخلص من نفوذ أنس الفقي ورجاله، بعد أن تعاون قطاع الأخبار في التليفزيون مع القوات المسلحة وهو ما بدا واضحا في إذاعة خبر وصورة اجتماع المجلس الأعلي للقوات المسلحة في الليلة السابقة.. بل إن أنس الفقي كان غير موجود في مبني التليفزيون وقتها.

في المكالمة التليفونية الثانية بعد ظهر يوم الجمعة بين مبارك وعمر سليمان طلب الأخير إعلان بيان التنحي فورا.. وإزاء ذلك لم يتمسك مبارك بتأجيل إذاعة البيان حتي وصول ولديه علاء وجمال شرم الشيخ ،إنما اكتفي بطلب التأجيل إلي حين ركوبهما الطائرة التي ستقلهما من القاهرة إلي شرم الشيخ.

وقد يفسر البعض طلب مبارك بتأجيل إعلان مبارك بيان التنحي حتي يركب ولداه الطائرة بحرصه علي الاطمئنان عليهما وضمان سلامتهما، وهذا أمر مفهوم بالطبع.. ولكن لماذا لم يذكر مبارك شيئا عن سفر زوجته التي كانت ستلحق بولديها في طائرة ثالثة بعدهما إلي مدينة شرم الشيخ .. ألم يكن حريصا أيضا علي سلامتها هي الأخري، وهي التي ترافقه الآن في حجرته بمستشفي شرم الشيخ المتحفظ عليه فيه خاصة إنها كانت في حالة ليست طيبة حتي أنها أصيبت بإغماءة في مطار ألماظة قبل أن تستقل الطائرة واحتاجت لبعض الوقت لإسعافها،وهو ما دعا البعض للقول أنها عادت من المطار لأنها نسيت شيئا في منزلها أرادت تأخذه معها إلي شرم..

ولذلك قد يريح البعض الآخر تفسير مختلف ربما يكون حرص مبارك علي ألا

يتصرف تحديدا ابنه جمال أي تصرفات غير مسئولة أو محسوبة إذا ما فوجيء بإعلان بيان التنحي وهو مازال في القاهرة.. ولذلك أراد أن يعلم جمال بقرار التنحي بعد وصوله إلي شرم الشيخ بعيداً عن العاصمة التي كانت وقتها تنتفض غضبا ثم انتفضت فرحا بعد إعلان بيان التنحي الساعة السادسة مساء الجمعة ١١ فبراير.. وربما قد يعزز هذا التفسير ما قاله لنا أحد أعضاء المجلس الأعلي للقوات المسلحة بعد أيام قليلة فقط من تنحي مبارك «الثلاثاء ١٥ فبراير» خلال اجتماع ثلاثة من أعضاء المجلس برؤساء تحرير ورؤساء المؤسسات الصحفية..
قال: «تخلي مبارك عن سلطاته أنقذ البلد من كارثة لا يعلم مداها إلا الله.. فقد كان يوجد رجال حول الرئيس ومعارضون له، وكان يمكن أن يحدث صدام.. وتخليه عن رئاسة الجمهورية يحسب له».

وليس بوسعنا بالطبع تأكيد أي من التفسيرين لأن التفسير الحقيقى والمؤكد لدي الرئيس السابق وحده.. غير أننا مع ذلك نستطيع التأكيد علي أن المكالمتين التليفونيتين بين مبارك وعمر سليمان خلتا من أي حديث مباشر أو غير مباشر عن ضمانات تحمي الرئيس السابق من الملاحقة القانونية بعد التنحي ،وهذا ما فهمته بوضوح من إجابة للفريق شفيق عندما سألته عن هذا الأمر ..ونستطيع أيضا التأكيد علي تكليف الجيش بإدارة شئون البلاد لم يكن اختيار مبارك ولكنه كان الاختيار الذي تضمنه بيان التنحي الذي صاغه عمر سليمان ووافق عليه المشير طنطاوي وقبله الفريق شفيق ولم يعترض عليه مبارك بعد أن قرأ عليه البيان عمر سليمان.

والأغلب أن ذلك لم يكن مخاض نقاش تم ظهر يوم الجمعة بين المشير والفريق واللواء وإنما سبقه بأيام مما يعني أن الاقتناع بضرورة تنحي

مبارك تكون لدي عدد من المحيطين به قبل موافقته علي التنحي بأيام بدا فيها لديهم أن القوات المسلحة هي الملاذ وهي القادرة وحدها علي ملء الفراغ الذي سوف يحدث بعد تنحي مبارك،أو القادرة علي إدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية،التي سيتم خلالها نقل السلطة بشكل آمن.

وربما كان ذلك ما استوقف البعض في بيان التنحي أن تكليف مبارك المجلس الأعلي للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد جاء لاحقا علي قراره تخليه عن منصبه كرئيس للجمهورية.. ورأوا أن التكليف كان يجب أن يسبق قرار التنحي.

غير أن الظروف التي اكتنفت إعداد بيان التنحي والتي شرحناها ربما كانت هي السبب في هذا الترتيب الذي تضمنه البيان. والذي كان بيانا عن تنحي حقيقي لمبارك عن السلطة.. وتنحي فرض عليه أو اضطر إليه، بعد أن استنفد كل محاولات البقاء في السلطة ولو بشكل صوري أو رمزي حتي شهر سبتمبر القادم.. وأيضا بعد أن أخفقت كل محاولات ابنه جمال بمساعدة بعض المحيطين به وفي مقدمتهم د.زكريا عزمي وأنس الفقي في الإمساك بتلابيب حكم كان قد انفرط عقده تماما يوم ٢٨ يناير وتبعثرت حباته ولم يعد ممكنا جمعها مرة أخري.. ففي هذا اليوم خرجت الجموع تطالب بإسقاط النظام وليس فقط بالحرية والكرامة والعدالة مثلما حدث قبلها بثلاثة أيام، يوم ٢٥يناير.. وفي يوم ٢٨ يناير أيضا نزلت القوات المسلحة إلي الشارع لا لتبطش بالمتظاهرين، وإنما لتحميهم.. وقد فهم المتظاهرون ذلك منذ اللحظة الأولي لنزول القوات المسلحة الشارع فهتفوا في بلاغة: «الجيش والشعب إيد واحدة».. وتأكد هذا

الشعار عمليا حينما اعتلي الشباب المدرعات والتقطوا الصور مع أطقم هذه الدبابات وأيضا حينما كتبوا علي الدبابات. دون أن يمنعهم أحد من الجنود أحد الشعارات التي رفعوها في مظاهراتهم وهو شعار «يسقط مبارك».

لكن حكاية دور الجيش في ثورة ٢٥ يناير تحتاج لوقفة خاصة . مثلما تحتاج أيضا مواقف أمريكا.

الساعات الأخيرة في حكم مبارك

٧

اختيار الوطن

بعد أن انتهي الاجتماع الأخير لمجلس وزراء د. نظيف والذي عقد صباح يوم السبت ٢٩ يناير وتقدمت فيه الحكومة باستقالتها، خرج الوزراء عائدين إلي منازلهم من مقر القرية الذكية التي شهدت الاجتماع.. لكنهم وهم خارجون أخذوا يتحدثون في مجموعات حول ما يحدث بحثا عن استنتاجات لسير الأحداث.. وكان السؤال الأول الذي طرحوه علي أنفسهم هو ماذا ستفعل القوات المسلحة التي كانت قد بدأت انتشارها في شوارع القاهرة الكبري والإسكندرية والسويس قبل ساعات قليلة فقط؟.. هل ستبادر بفض المظاهرات وتتصدي للمتظاهرين فيما بعد أم سوف تستمر في ذات السلوك الذي انتهجته في ليلتها الأولي لتواجدها في الشوارع، أي عدم استخدام السلاح ضد المتظاهرين؟.. ثم كيف تستخدم أسلحتها ضد المتظاهرين، وهذه الأسلحة ثقيلة، تتمثل في دبابات ومدرعات، وههو ما يمكن أن تلحق أذى واسعا بالمتظاهرين ويسفر عن قتل أعداد كبيرة منهم؟.. كان الوزراء يتساءلون فقط دون أن يتطوع أحد منهم بإجابة سوي وزير واحد له خلفية عسكرية قال لهم إجابة ذات مغزي.. وهيأن القوات المسلحة الموجودة في ميدان التحرير ليست في حاجة لاستخدام أسلحتها الثقيلة لفض المظاهرات وتفريق المتظاهرين.. لكنها إذا أرادت ذلك فهي في مقدورها استخدام قنبلة صوت من شأنها إثارة

حالة كبيرة من الفزع والهلع التي ستنتاب المتظاهرين وستجعلهم يفرون هربا بعيدا عن الميدان.

وكان المعني الضمني لإجابة هذا الوزير صاحب الخلفية العسكرية أن القوات المسلحة التي نزلت إلي الشوارع تنفيذا لقرار الحاكم العسكري، وكان وقتها هو الرئيس السابق حسني مبارك، الساعة الرابعة والنصف فى اليوم السابق لا تريد ولا تبغي فض المظاهرات والتصدي للمتظاهرين، أو حتي مجرد إرهابهم بقنبلة صوت تخيفهم وتروعهم.. وهذا المعني الذي ذهب إليه هذا الوزير بفطنته وخلفيته العسكرية يؤكده الأمر العسكري المكتوب الذي أصدره القائد العام للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي قبل اندلاع المظاهرات في ٢٥ يناير والذي ينبه علي أفرادها بعدم إطلاق النار علي المواطنين ومهما تكن الظروف.. وكأن قيادة القوات المسلحة كانت تتحسب لما يمكن أن يحدث من تطورات قد تدفع بالقوات المسلحة للنزول إلي الشارع، رغم أن الهدف من نزول القوات المسلحة إلي الشارع لدي من فكروا في الاستعانة بها هو التصدي للمتظاهرين وفض المظاهرات العارمة التي اجتاحت عددا من المدن المصرية في وقت واحد، وإنهاء الاعتصام الذي بدأ في يوم ٢٨ يناير بميدان التحرير.. وهذا ما يمكن أن نستنتجه من استقراء أقوال اللواء حسن عبدالرحمن المدير السابق والأخير لمباحث أمن الدولة في قضية قتل المتظاهرين.. فقد قال :«إنه تم رصد دعوة في اليوم الرابع وهو الجمعة والتي سميت بجمعة الغضب.. ولذلك عقد وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي اجتماعا في مكتبه لقيادات الشرطة.. وفي هذا الاجتماع أنا قلت إن المظاهرات ستكون حاشدة، وأنه تأكد مشاركة عناصر جماعة

الإخوان المسلمين وأن المظاهرات ستبدأ بعد صلاة الجمعة من جميع المساجد في المناطق الشعبية لتشتيت جهود قوات الشرطة.. وصباح يوم الجمعة تصاعدت الأحداث خاصة في محافظتي السويس والأسكندرية بالإضافة إلي القاهرة، وأخبرت الوزير هاتفيا بأن الموقف أصبح من الصعب السيطرة عليه، وطالبت بضرورة تدخل القوات المسلحة في السويس والإسكندرية والاستعداد للتدخل في القاهرة.. ورد الوزير عليّ في الهاتف بأنه يبلغ القيادة السياسية بذلك.. «لم يقل تحديدا مبارك».. وبعد صلاة الجمعة بنصف ساعة أبلغت الوزير بأن الأمور في القاهرة تتصاعد بشكل قوي جدا، وأن الأمر يتطلب تدخل القوات المسلحة والنزول للشارع».

وهكذا الشرطة كانت منذ مساء يوم الخميس ٢٧يناير تريد نزول القوات المسلحة لتساعدها في التصدي للمتظاهرين وفض المظاهرات.. وطلبت ذلك بشكل واضح بعد صلاة الجمعة ٢٨ يناير بحوالي نصف ساعة.. ومضي بعض الوقت حتي أعلن عن نزول القوات المسلحة إلي الشارع الساعة الرابعة والنصف عصرا وبعد أن كان الانفلات الأمني قد وقع وبعد أن انسحبت قوات الشرطة سواء بأوامر أو بدونها من الشارع.. لكن القوات المسلحة حينما نزلت إلي الشارع لم تفعل ما كان يأمله من طالبوا فى الشرطة بنزولها.. هم كانوا يريدون أن تساعد في التصدي للمتظاهرين والسيطرة علي الشارع.. بينما منذ اللحظة الأولي لنزولها إلي الشارع رفضت ذلك واهتمت فقط بتأمين المنشآت والمواقع الحيوية لا قمع المتظاهرين وفض المظاهرات.

سلكت القوات المسلحة هذا السلوك عمليا منذ عصر يوم الجمعة

٢٨ يناير قبل أن تعلنه رسميا في بيان لها علي لسان المتحدث باسمها اللواء اسماعيل عتمان بعد ذلك بثلاثة أيام «يوم الاثنين ٣١ يناير».. وتضمن هذا البيان خمس نقاط مهمة هي: أولا أن القوات المسلحة علي علم ودراية بالمطالب المشروعة التي ينادي بها المواطنون الشرفاء.. ثانيا أن الجيش يكفل حرية التعبير عن الرأي وحماية المسيرات السلمية طبقا لنص الدستور.. ثالثا تحذر القوات المسلحة جميع الخارجين علي القانون الذين يعملون علي ترهيب المواطنين وترويع أمنهم، وتؤكد أنها ستستخدم ضدهم إجراءات صارمة بإحالتهم إلي محاكم عسكرية عاجلة.. رابعا تطالب القوات المسلحة الأهالي بالاستمرار في الحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة من خلال استمرار تنظيم لجان المقاومة الشعبية، التي قامت بدور فعال في القبض علي عدد من الخارجين علي القانون وتسليمهم للوحدات العسكرية المنتشرة في ربوع مصر.. خامسا القوات المسلحة تؤكد أنها لن تستخدم العنف مع أبناء مصر الشرفاء مع ضمان حقهم في حرية التعبير السلمي عن رأيهم.

وهكذا.. جاء هذا البيان الأول والمبكر للقوات المسلحة ليحدد بوضوح أن القوات المسلحة لا تلتزم فقط بعدم التصدي للمتظاهرين، بل إنها أيضا تكفل حمايتهم وذلك استنادا إلي أن مطالبهم مشروعة كما وصفها البيان، وأن الدستور يلزمها بهذه الحماية.. ويعد ذلك نقلة معلنة ملحوظة في موقف القوات المسلحة حينما قررت أن تكفل حماية المتظاهرين أو حماية ثورتهم.

وعندما قال البيان إن القوات المسلحة علي علم ودراية بالمطالب المشروعة للمواطنين الشرفاء كان يعني أنه يعيها ويعلم بها منذ

وقت مبكر وليس منذ اندلاع المظاهرات فقط يوم الخامس والعشرين من يناير.. ولاحظوا هنا أن البيان لم يستخدم عبارة «المطالب المشروعة للشباب» التي استخدمها الرئيس السابق في بيانه الأول مساء ٢٨ يناير، وانما استخدم عبارة «المطالب المشروعة للمواطنين الشرفاء » فقيادة القوات المسلحة كانت ترفض سياسات اقتصادية واجتماعية عديدة طوال السنوات السابقة.. وكانت تعلن رفضها هذا بوضوح وشجاعة دائما في إطار الانضباط العسكري الذي تلتزم به .. وتشهد محاضر جلسات مجلس الوزراء التي أتيح لي قراءتها اعتراضات واضحة وصارمة علي العديد من القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتخذها الحكومة ويتمسك بها القائمون عن إدارة اقتصادنا الوطني، خاصة تلك القرارات المتعلقة بالخصخصة وبيع عدد من المنشآت العامة، كان أبرزها الاعتراض علي بيع بنك القاهرة، وهو البيع الذي توقف فيما بعد، خاصة أن د. فاروق العقدة محافظ البنك المركزي رفض الدفاع عنه.

كما تشهد محاضر بعض الاجتماعات الخاصة التي عقدها الرئيس السابق، وأتيح لي معرفة ما دار في عدد منها من مشاركين فيها، اعتراضات للمشير طنطاوي أيضا علي منح أراضي الدولة بسخاء لعدد من رجال الأعمال المصريين وغير المصريين.. وقد وصلت هذه الاعتراضات ذروتها في الاجتماع الذي تم التحضير له خصيصا لأخذ موافقة الرئيس السابق علي بيع أراضي للدولة في البحر الأحمر في حوزة القوات المسلحة لمستثمرين عرب.. وقد انفرد المشير بالاعتراض في مواجهة تجمع مرتب مكون من د. يوسف بطرس غالي والمهندس رشيد ود. محمود محيي الدين ومعهم جمال مبارك.. وفي

هذا الاجتماع غلبت الكثرة الشجاعة وانحاز مبارك للرأي المتحمس للبيع دون مراعاة لموقف المشير، مثلما حدث أيضا حينما لم يراع موقف المشير المعترض لأسباب أمنية علي إقامة مطار في مساحة أرض حصل عليها رجل الأعمال محمد أبوالعينين.. وإذا كان د. فاروق العقدة الذي حضر الاجتماع الأول قد تدخل لتخفيف وطأة ما حدث علي المشير فإن الفريق شفيق انحاز لوجهة نظر المشير الرافضة لإقامة مطار أبوالعينين حينما حول الرئيس السابق ملفه إليه بوصفه وزيرا للطيران وقتها.. وأصر شفيق علي إبلاغ مبارك بموقفه رغم مراجعة زكريا عزمي له خشية أن ينال نصيبه هو الآخر بعد المشير من غضب مبارك.

لكن ذلك لم يوهن عزيمة المشير وقيادة القوات المسلحة في التصدي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تري فيها إهدارا لأراضي ومؤسسات دفع أبناؤها دماءهم من أجل صيانتها والمحافظة عليها.

كما كانت تراها معادية لمصالح الأغلبية الساحقة من الشعب ولا تحقق إلا مصالح فئة صغيرة ومحدودة من المحظوظين في المجتمع والذين يراكمون ثروات هائلة بدون جهد أو استثمار جاد وحقيقي.. ولقد أتيح لي منذ سنوات أن أستشف عن قرب موقف قيادة القوات المسلحة الرافض لهذه الفئة التي تستأثر بالثروة والسلطة أيضا.

ففي شهر يوليو عام ٢٠٠٧ كتبت مقالا في مجلة المصور نشر في عددها الصادر يوم ٢٧ من ذات الشهر أتناول فيه بالتعليق والتحليل ما أذاعته وكالة «أمريكا آن أرابيك» حول الخطة الإعلامية لوكالة المساعدات الأمريكية والذي كان يتضمن مفاجأة صارخة تتمثل في المجاهرة علنا بوجود حلفاء لأمريكا في مصر، من بين المسئولين

الحكوميين والمفكرين والإعلاميين وصفتهم الوكالة بأنهم موالون للغرب، وأيضا من بين رجال الأعمال والمال، وكذلك المستفيدين من برامج المساعدات الأمريكية وأيضا المنظمات غير الحكومية.. وقد اخترت عنوانا مؤثرا وموحيا لهذا المقال وهو «رجال أمريكا في مصر!».. وقلت فيه «إنها مفاجأة لأن الأمريكان كانوا ينكرون دوما أنهم يسعون إلي اختراق مجتمعات غيرهم ويحرصون دوما علي إضفاء السرية علي هذا الأمر، ولا يجاهرون بالإعلان علي أن لهم حلفاء في هذه المجتمعات، وحتي إن جاهروا بوجود حلفاء في الصحافة والإعلام والمنظمات غير الحكومية، فإنهم كانوا يخفون أمر وجود حلفاء لهم بين المسئولين الحكوميين أو رجال الأعمال النافذين ».

وعللت ذلك بأن«ثمة نقلة نوعية جديدة في السياسة الأمريكية، تري أن المجاهرة بوجود حلفاء لها بين المسئولين ورجال الأعمال أمر مفيد من شأنه أن يرهب أو يخيف هؤلاء الذين يعتبرهم معدو الخطة الإعلامية لهيئة المساعدات الأمريكية أعداء لأمريكا داخل مصر».

وفي يوم نشر هذا المقال احتفي جهاز الأمن القومي به ولم يفاجئني ذلك.. لكن الذي فاجأني فعلا هو اهتمام قيادة القوات المسلحة به.. فقد علمت من د.سامي سعد زغلول أمين عام مجلس الوزراء أن المشير طنطاوي أرسل للدكتور نظيف صورة من هذا المقال.. وسألني د.سامي هل تعرف السبب ؟.. ولم أجد إجابة أقولها له في حينه سوي أن المشير ربما رغب في أن يقرأ د.نظيف المقال.. ولا أعرف إذا كانت هذه الإجابة اقتنع بها أمين عام مجلس الوزراء

أم لا.. ولا أعرف أيضا إن كان قد قرأ هو..و د.نظيف المقال أم لا.. ولكني أعرف يقينا أن رجال أمريكا في مصر استمر وجودهم في صفوف المسئولين وقتها، ومنهم من كان يحتكر إدارة الاقتصاد المصري.

عموما لم يقتصر رد فعل قيادة القوات المسلحة علي المقال عند هذا الحد فبعد بضعة أسابيع دعيت للمشاركة بالاحتفال بذكري حرب أكتوبر.. وجري الاحتفال وقتها في دار الأوبرا.. وقبل أن يبدأ الأحتفال وجدت أحد قيادات القوات المسلحة المشاركين في الاحتفال يقابلني بحفاوة ويشيد بمقالي ويخبرني «أننا عملنا شغل كبير بالمقال».

وقد أسعدني بالطبع أن تجد كلماتي مثل هذا الصدي الطيب.. ولكن أسعدني أكثر أن قيادة القوات المسلحة تدرك المخاطر التي تهددنا وتعي خطورة سياسات اقتصادية واجتماعية تزعجنا وتثير قلقنا.. بل وترفض معنا هذه السياسات بشجاعة وقوة، في إطار التزامها بالطبع بالانضباط العسكري، وعدم اقتناعها بأسلوب الانقلاب العسكري لتغيير هذه السياسات.

وهذا هو الإطار الذي حكم موقف القوات المسلحة وقيادتها من مشروع التوريث أيضا.. فهي لم تتوان أن تفهم الرئيس السابق برفضها لهذا المشروع مثلما كانت ترفضه قطاعات واسعة من الشعب.. ولم يقتصر الأمر علي مقاومة سياسات رجال جمال مبارك وتوجيه انتقادات حادة لهم في مناسبات شتي، وإنما امتد الأمر لمواقف أخري من خلال رسائل واضحة للرئيس السابق.. وحدث ذلك منذ وقت مبكر حينما كان التوريث مجرد حلم صغير ولم يتحول بعد

إلي خطة منظمة يتم تنفيذها بدأب وإصرار علي أرض الواقع.. ولعل البعض يتذكر ما حدث في احتفال قديم منذ عدة سنوات للحرس الجمهوري بيومه.. وكما جرت العادة اصطف قادة القوات المسلحة وضباط الحرس الجمهوري حول الرئيس السابق لالتقاط الصورة التذكارية.. ووقتها دعا مبارك ابنه جمال ليشاركهم الصورة التذكارية.. لكن هذه الصورة لم تجد سبيلها للنشر في الصحف أو الإذاعة في التليفزيون.. وكان النشر والإذاعة سيعطي انطباعا غير صحيح بالمرة عن قبول القوات المسلحة بجمال مبارك ليخلف والده في حكم البلاد، وهو الأمر الذي لم يكن مقبولا شعبيا أيضا.

وهكذا يمكننا القول بوضوح إن القوات المسلحة كانت تشعر بذات السخط والغضب وعدم الرضا الذي كان يشعر به الشعب تجاه سياسات حكم مبارك وابنه جمال.. وكانت تشارك الشعب أيضا في رفضه مشروع توريث الحكم من الأب إلي الابن.. ولعل هذا هو ما جعل أصحاب الفكر الجديد يحاولون النيل منها.. وأذكر أن الهيئة القبطية الإنجيلية نظمت عام ٢٠١٠ مؤتمرا حاشدا في مدينة شرم تحت عنوان «مصر التي في خاطري» لاستشراف رؤية المستقبل السياسي والاجتماعي للبلاد.. وفي هذا المؤتمر لاحظ كثير من المشاركين الهجوم الذي شنه أحد منظري الفكر الجديد القريبين من جمال مبارك علي المؤسسة العسكرية، عندما اعتبر البيروقراطية المصرية بما فيها البيروقراطية العسكرية عقبة في طريق تطور مصر وانطلاقها السياسي والاقتصادي.. بل لعلنا نتذكر كيف كان الترويج الأول لجمال أنه سيكون أول حاكم مدني لمصر لا ينتمي للمؤسسة العسكرية منذ عام ١٩٥٢.

غير أن رفض القوات المسلحة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المنحازة للأغنياء ولمشروع التوريث لم يجعلها تفكر في التخطيط لترتيب انقلاب عسكري للإطاحة بمبارك وإجهاض مشروع التوريث، مثلما رددت بعض الاجتهادات والتحليلات الأمريكية وغير الأمريكية والتي صورت ما حدث من تنحي الرئيس علي أنه انقلاب عسكري صامت اكتسي طابعا شعبيا بالمظاهرات العارمة التي اجتاحت البلاد في ٢٥ يناير.

فلا القوات المسلحة فكرت في الانقلاب العسكري قبل ٢٥ يناير ولابعدها.. ولا ما قامت به إبان الفترة من ٢٥ يناير يوم المظاهرات الافتتاحية للثورة وحتي ١١ فبراير، يوم إعلان تنحي أو تخلي مبارك عن رئاسة الجمهورية يمكن تصنيفه أو وصفه مثلما رآه ليون بانيتا مدير وكالة المخابرات المركزية من أنه كان إجبارا لمبارك علي التنحي بالقوة كما نسبت إليه جريدة الواشنطن بوست قوله بأنه «علي يقين من أن العسكريين المصريين قرروا إعفاء مبارك من منصبه قبل يوم من توقيعه قرار التنحي، فقد كانوا مسيطرين علي البلاد، سواء وافق الرئيس أو رفض».

وبغض النظر عن عدم صحة معلومات مدير ال «سي.آي.إيه» عن توقيع مبارك قرار تنحيه أو تخليه عن منصبه كرئيس للجمهورية.. فإننا يمكننا القول إن ما حدث لم يكن انقلابا عسكريا ولا إجبارا لمبارك بالقوة للتخلي عن الحكم.. فقد كان هناك سببان يمنعان قيادة القوات المسلحة من القيام بانقلاب عسكري.. الأول أن رئيس الجمهورية وهو القائد الأعلي للقوات المسلحة وهو أحد أبطال حرب أكتوبر. وقد ظل أعضاء المجلس الأعلي العسكري يؤكدون هذه الحقيقة بعد تنحيه

عن الحكم.. والسبب الثاني أن قيادة القوات المسلحة غير راغبة فعلا في السلطة وظهر ذلك جليا في اختيارها الإسراع بتسليم السلطة في الوقت الذي طالبها فيه البعض بالتمهل .. لكننا يمكننا القول أن المشير طنطاوي ومعه بقية أعضاء المجلس الأعلي للقوات المسلحة وجدوا أنفسهم في لحظة تاريخية دقيقة أنهم إزاء اختيار شديد الدقة.. اختيار بين انضباط عسكري التزموا به ، ويلزمهم بمساندة رئيسهم الأعلي وبين مصير وطن أقسموا علي حمايتة وصيانة أمنه.. وهذا ليس استنتاجا أو توقعا.. انما هو ما حدث بالفعل.. فقبل الاجتماع الأول للمجلس الأعلي للقوات المسلحة، والذي أعلن بعده أنه في حالة انعقاد دائم لاتخاذ ما يلزم من تدابير لمواجهة الظروف التي تمر بها البلاد.سأل المشير حسين طنطاوي أحد المقربين منه قائلا.. إن الموقف دقيق وعصيب فماذا ترانا فاعلين ؟.. فرد عليه بسؤال.. قائلا إذا كنت في موقف الاختيار بين الوطن والانضباط العسكري فماذا تختار.. وبدون تفكير رد المشير قائلا وسريعا.. أختار الوطن بالطبع.. وهذا ما حدث بالفعل.. اختار المشير طنطاوي ومعه أعضاء المجلس الأعلي للقوات المسلحة مصلحة الوطن.

لقد تطور موقف القوات المسلحة مع تطور الأحداث في الشارع وأيضا تطور الأوضاع في كواليس الحكم في مقر الرئاسة.. في البداية حرصت القوات المسلحة علي تفادي الاصطدام بالمتظاهرين واستخدام القوة في فض المظاهرات،ولإقناع المتظاهرين بذلك تركت أعدادا منهم يتسلقون الدبابات في ميدان التحرير عندما نزلت مساء يوم ٢٨ يناير، وتركتهم أيضا يلتقطون الصور التذكارية

مع الجنود والضباط.. وقد سبق ذلك حرص المشير طنطاوي علي وجود مسافة واضحة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة.. الحكم ولذلك رفض عرض مبارك أن يتولي منصب نائب الرئيس بدلا من عمر سليمان أو منصب رئيس الوزراء بدلا من أحمد شفيق.. ثم أكدت القوات المسلحة فيما بعد أنها ستكفل الحماية للمتظاهرين وستكفل حرية التعبير عن الرأي لأنها تعتبر مطالبهم مشروعة.. ثم بعد ذلك قررت أن تضمن تنفيذ هذه المطالب ورعايتها ابتداء من إنهاء حالة الطواريء،مرورا بإجراءات التعديلات الدستورية التشريعية اللازمة وانتهاءً بإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة.. بالإضافة إلي الالتزام بتنفيذ هذه المطالب في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم، حتي تمام الانتقال السلمي للسلطة، وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.. وجاءت هذه الضمانات في البيان رقم «٢» للمجلس الأعلي للقوات المسلحة صباح يوم ١١ فبراير بعد تفويض مبارك سلطاته لنائبه عمر سليمان وقبل أن يتخلي عن رئاسة الجمهورية، حيث كان المجلس قد اجتمع مساء يوم الخميس بدون أن يرأسه مبارك لأول مرة مستبقا قراره بتفويض سلطاته لنائبه ومعلنا أنه سوف يظل مجتمعا لتدارس ما يتعين اتخاذه من إجراءات وتدابير ضرورية.

وعندما حانت ساعة الاختيار لم يكن هناك مناص من أن تتحول القوات المسلحة من مجرد ضامن لعملية نقل السلطة وبناء المجتمع الديمقراطي الحر إلي المسئول الأول عن تحقيق كل المطالب المشروعة للشعب، وذلك بعد أن آلت مسئولية إدارة شئون البلاد للمجلس الأعلي للقوات المسلحة فعليا قبل أن يعلن مبارك تنحيه

عن الحكم ورسميا بعد هذا الإعلان عن يوم الجمعة ١١ فبراير.. وتولي المجلس الأعلي للقوات المسلحة مسئولية ادارة شئون البلاد صار أمرا واقعا في ظل أنها القوة الوحيدة المتماسكة من بين مؤسسات الدولة الأخري والتي كانت موجودة علي الأرض.. وهذا ما تم التوافق عليه بين المشير طنطاوي والفريق شفيق واللواء عمر سليمان عندما تأكد لهم أنه لا سبيل آخر سوي تخلي مبارك عن الحكم.. وقد كانت القوات المسلحة قبلها جاهزة لهذا الأمر.. ولذلك بادر المجلس الأعلي لها بعقد اجتماعه الأول قبل قيام مبارك بتفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان.. وتعاون قطاع الأخبار في التليفزيون في إذاعة خبر وصورة هذا الاجتماع رغم رفض أنس الفقي.

وهكذا اختارت القوات المسلحة تنحي مبارك عن الحكم من أجل سلامة الوطن وأمنه ومصلحة شعبه.. أما الحكم فهي لم تسع إليه وغير راغبة للبقاء فيه طويلا رغم مطالبة البعض لها بأن تظل تدير شئون البلاد لفترة أطول لضمان نجاح الثورة الديمقراطية، ولضمان عدم استيلاء بعض القوي المتشددة دينيا علي هذه الثورة والحكم.

الساعات الأخيرة في حكم مبارك

٨

تحت الضغوط!

في عام ٢٠٠٥ تلقيت دعوة للغذاء من السفير الأمريكي السابق ريتشارد توني، ضمن مجموعة من رؤساء تحرير بعض الصحف المصرية وعدد من النشطاء السياسيين.. كان توقيت الدعوة ومصر في خضم الانتخابات البرلمانية، وتحديدا بعد المرحلة الأولي للانتخابات التي كانت تجري علي ثلاث مراحل.. وأسفرت نتائج هذه المرحلة عن فوز كبير ضخم لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين الذين شاركوا في الانتخابات كمستقلين، فقد أحرزوا أكثر من ثلاثين مقعدا.. وفي منزل السفير الأمريكي التي كانت أول مرة أدخله وآخر مرة حتي الآن اكتشفت بسرعة سبب هذه الدعوة.. فقد طرح السفير ريتشارد توني علي المدعوين سؤالا أساسيا واحدا هو كيف تتعامل واشنطن مع الإخوان المسلمين الذين ضمنوا تواجدا كبيرا في البرلمان المصري!

وقد تباري المدعون بالطبع في تقديم إجابات شتي كانت حافلة بكل النصائح الضرورية للأمريكيين في كيفية التعامل مع الإخوان.. وقد آثرت وقتا طويلا الاكتفاء بالاستماع خاصة ملاحظات ومداخلات السفير الأمريكي، حتي قال لي مباشرة أنه لم يستمع لي.. هنا قلت له.. لقد طرحت علينا سؤالا أعتقد أنكم الأجدر منا علي تقديم

إجابته.. فأنتم الأمريكيون لكم خبرتكم الطويلة الممتدة في التعامل مع التيارات الإسلامية السياسية بما فيها المتشدد منها.. فأنتم لكم علاقة طويلة ببن لادن والعرب الأفغان وفصائل المجاهدين الأفغان المتنوعة.. وكان بينكم تعاون واسع لذلك أنتم تعرفونهم جيدا، وبالتالي تعرفون كيفية التعامل مع هذه التيارات.. وبالنسبة للإخوان تحديدا فأنتم تعرفونهم أيضا، وسبق أن أجريتم اتصالات عديدة معهم سواء هنا في القاهرة أو في الخارج، وبالتالي صار لديكم خبرة في التعامل معهم.. ولذلك نحن الذين نرغب أن نعرف منكم كيف نتعامل مع الإخوان.. وهنا سكت السفير الأمريكي ولم يقل شيئا تعقيبا علي كلامي وكأنه فاجأه.

وبالطبع لم أكن أرغب في إحراج صاحب دعوة الغذاء وفي منزله، ولكن أردت فقط أن أقول له إنكم تعرفون كل شيء عنا.. لأنكم مهتمون بما يجري في بلادنا سواء كان صغيرا أو كبيرا نظرا لأهمية بلادنا لأمريكا.. ويبدو أن السفير ريتشارد توني فهم، وهو الذي أقام علاقات واسعة في مصر بأكملها، ما كنت أعنيه.. ولأنه كان حقيقيا فأنه آثر السكوت.. لأنه لا يملك إنكاره ولا يقدر أيضا علي الاعتراف به.

ومنذ عام ٢٠٠٥ وحتي عام ٢٠١١ لم يتغير هذا الاهتمام.. بل إنه زاد أكثر، نظرا لأن الإدارة الأمريكية كانت معنية ولا تخفي ذلك - في ظل حكم بوش الابن - بإحداث تغيير سياسي واسع وشامل في مصر، وتمارس ضغوطا معلنة في هذا الصدد بدأت تكشفها في عام ٢٠٠٤.. وقد سبق هذا قيام مبارك بتغيير في الدستور ليتم

اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح وليس من خلال الاستفتاء علي مرشح واحد كما كان معمولا به منذ الخمسينيات بعد إعلان الجمهورية في مصر بديلا للملكية.. أي أن واشنطن بدأت تتعامل مع الداخل المصري ليس كمجرد مراقب فقط لما يحدث فيه من أحداث وتطورات، ولكنها سعت للتعامل معه كموجه لهذه الأحداث في محاولة للسيطرة علي تطوراتها خاصة أن هذه التطورات ظلت منذ هذا الوقت تتلاحق بسرعة شديدة، وهو ما كان يسمي وقتها حراكا سياسيا..

فقد نشطت أكثر الحركات الاحتجاجية بتأسيس حركة كفاية رفضا للتوريث والتمديد للحكم ومن بعدها نشأت جماعات وحركات احتجاجية متنوعة وعديدة مثل شايفنكو، و ٦ ابريل، وغيرها.

وبدأت شوارع مصر تشهد مظاهرات شتي ومتنوعة.. بعضها سياسي وبعضها اجتماعي.. لكنها كلها كانت تأخذ الطابع الاحتجاجي الحاد.. وظلت هذه الحركات الاحتجاجية تتزايد سنة بعد الأخري، وتضاعف عددها عدة مرت واتسعت لتشمل لأول مرة مشاركة الموظفين الحكوميين فيها، في اعتصام موظفي الضرائب العقارية الذين تجاهلتهم وزارة المالية في البداية، ثم رضخت لهم في نهاية المطاف بعد استمرار الاعتصام بالقرب من مقر مجلس الوزراء.. وقد مهد هذا الاعتصام لأن يتخذ كثير من المشاركين في هذه الحركات الاحتجاجية من رصيف مجلس الوزراء مقرا دائما لاعتصاماتهم فيما بعد.

وقد وصلت هذه الاحتجاجات ذروتها في عام ٢٠١٠ حيث بلغ متوسط

عدد الاحتجاجات الذي تشهده البلاد في اليوم الواحد نحو خمسة احتجاجات، بينما كان المتوسط قبلها بثلاث سنوات فقط احتجاج واحد كل ثلاثة أيام.. وقد ساعد علي اتساع نطاق الاحتجاجات علي هذا النحو أكثر من سبب يأتي في مقدمتها غموض المستقبل السياسي لمصر، في ظل سياسة التعتيم التي انتهجها من كانوا يدبرون لتنفيذ مشروع توريث الحكم وتصورهم أن الانتظار إلي اللحظة الأخيرة أفضل حتي لا يسن المعارضون للتوريث أسلحتهم مبكرا، رغم أن ذلك كان يحدث بالفعل.. ويضاف إلي هذا السبب عناد أهل الحكم الذي أعماهم عن رؤية تزايد الغضب في صدور المصريين، خاصة أبناء الطبقة المتوسطة ومادونها.. فهم كانوا يصرون حتي اللحظة الأخيرة علي أننا في أحسن حال وأن أوضاعنا تتحسن ومستوي المعيشة يرتفع، وفسروا الشكاوي المتصاعدة بطموح الذين يشكون في إحراز مستوي معيشة أفضل، وأيضا بسماحتهم الديمقراطية.. وفي آخر لقاء تم بين رئيس الوزراء الأسبق د.نظيف ورؤساء تحرير الصحف ورؤساء المؤسسات الصحفية القومية، بدا أن د.نظيف لايشعر بخطورة المشاكل التي تواجه الحكم.. فرغم أن هذا اللقاء تم في ظهر يوم ٦ يناير وبعد حادث كنيسة القديسين بالإسكندرية، فإن رئيس الوزراء الأسبق أخذ يتحدث عن الخطط المستقبلية لحكومته، ويردد ذات الكلام الذي كان يقوله دائما عن تحسن أحوال المواطنين والذي يرصده من خلاله زيادة الاستهلاك ابتداء من استهلاك الكهرباء إلي استهلاك المحمول والإقبال علي المدارس الخاصة وهو ما رآه ترجمة لزيادة الدخول!

لذلك كله اهتمت واشنطن كثيرا بمصر وبمستقبلها السياسي.. وزادت من متابعتها لما يحدث فيها، سواء في القصر الرئاسي وكواليس الحكم، أو في الشارع.. كما كثفت أيضا محاولاتها لتوجيه حركة الأحداث والتطورات المتلاحقة في مصر.. حتي لا تفاجأ بوضع أو تطور فيها يلحق الضرر بمصالحها.. واستخدمت واشنطن في ذلك العديد من الآليات والوسائل.. وكانت أهم هذه الوسائل الاتصالات التي تجريها واشنطن سواء مع دوائر الحكم أو دوائر المعارضة.. وبات مألوفا أن يدار في الغرف المغلقة بين المسئولين الأمريكيين والمسئولين المصريين أحاديث شديدة الصراحة حول الأوضاع الداخلية المصرية.. وطالما ظلت هذه الأحاديث غير معلنة فلم يكن يثير ذلك غضبا رسميا.. بل إن جمال مبارك قام بعدة زيارات خاصة ،بعضها رتب لعدم الإعلان عنه وإن كان قد انكشف أمره ،لتعريف الأمريكيين بنفسه.. كما بات مألوفا أن تلتقي وزيرة الخارجية الأمريكية كلما زارت القاهرة بعدد من النشطاء السياسيين، سواء كانت هذه الوزيرة كونداليزا رايس أو هيلاري كلينتون.. أي أن تغير الادارة الأمريكية لم يؤد إلي تغيير في سعي واشنطن للاقتراب من مصر والإلمام بما يحدث فيها.. كذلك كان من أهم وسائل هذا الاقتراب مؤتمرات وندوات المعارضين التي كانت تتم علي الأرض الأمريكية والدورات التدريبية التي كانت تنظم في إطار دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر، منها ما كان يعقد في أمريكا ومنها ما كان يعقد خارجها، وان كانت كلها بتمويل أمريكي.. ويضاف إلي ذلك تقارير رجال المخابرات المركزية الذين اعتبروا

مصر في السنوات الأخيرة ميدانا مهما لنشاطهم.. كما يضاف إلي كل هذا السيطرة الأمريكية علي أدوات العصر المعلوماتية مثل موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وموقعي ياهوو وجوجل ،والتي قال مؤخرا جوليان أسانج مؤسس موقع ويكيليكس الشهير أنها تعد أخطر آلة تجسس اخترعها الإنسان حتي الآن.. حيث تتيح للمخابرات الأمريكية قاعدة بيانات هائلة.. كان من بينها بالطبع مايدور بين الشباب الذين دعوا للمظاهرات ٢٥ يناير.

وهذا يعني بوضوح أن واشنطن كانت علي علم بارتفاع حدة الغضب في المجتمع المصري، والأغلب أنها كانت تتوقع انفجارا شعبيا قادما في مصر.

وقد أكد ذلك أمران.. الأول توجيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما وقبل اندلاع ثورتي تونس ومصر لعدد من الأجهزة الأمريكية بالاستعداد لمواجهة تغيرات سياسية قادمة في المنطقة العربية بما فيها مصر التي رصدت تقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة اتساع رفض خطة التوريث ليشمل الجيش.. وهذا ما كشفت عنه وثائق ويكيليكس.. أما الأمر الثاني فقد كان استطلاع الرأي الذي أجراه مركز جالوب الذي تتولى داليا مجاهد منصب مدير إحدي فروعه «في أبوظبي» .فقد رصد هذا الاستطلاع انخفاض حالة الرضا وزيادة حدة الغضب في مصر، وارتفاع نسبة المعاناة في مصر بما يقترب بما هو الحال في اليمن، بل ويفوق النسبة في فلسطين التي تعاني من الاحتلال.. وقد قالت داليا مجاهد بوضوح لا لبس فيه إنها وهي المستشارة للرئيس الأمريكي للشئون الإسلامية - أبلغت البيت الأبيض بنتائج هذا

الاستطلاع في حينه ودلالاته، وضرورة ألا يساندوا مبارك لأنه لن يبقي في الحكم.. وأنه من الأفضل للأمريكيين أن يتم الأطاحة بمبارك سلميا من قبل الشعب المصري بدلا من أن يحدث ذلك عن طريق العنف بواسطة تنظيم القاعدة.. فإذا حدث ذلك سوف يمكن التغلب علي فكر التطرف.

إذن.. واشنطن لم تفاجأ بما حدث بمصر في ٢٥ يناير وما بعدها.. إنما علي العكس تماما توقعته بدقة وانتظرته.. الأرجح أنها استعدت له وسعت للتفاعل معه بل وحاولت التأثير فيه.. ويعزز ذلك ما قال به مارتن انديك الدبلوماسي الأمريكي السابق وعضو معهد بروكين في خضم اشتعال المظاهرات.. فهو توقع «أن يلعب الجيش المصري دورا في الدفع بالديمقراطية علي حساب مبارك.». ورأي أن «المؤسسة العسكرية ستكون هي الركيزة التي تعتمد عليها الديمقراطية، وفي تلك الحالة يمكن تجنب وقوع سيناريوهات سيئة كوصول الإخوان إلي الحكم مثلما تخاف أمريكا وإسرائيل علي مصالحهما واستمرار معاهدة السلام ».

ونفس هذه النتيجة انتهي إليها أيضا ستيفن كوك الكاتب والباحث المتخصص في الشئون المصرية وعضو مجلس العلاقات الخارجية حينما توقع أن «الجيش سوف يدفع بمبارك خارج السلطة ببطء وحذر».

وكلاهما اتفقا أيضا عليأن واشنطن ليس من مصلحتها تأييد وتدعيم نظام غيرمحبوب.. ولذلك جاءت المعالجة الأمريكية للثورة المصرية مختلفة تماما من المعالجة للثورة التونسية.. فحينما

اندلعت المظاهرات في تونس اكتفت واشنطن معها وكل الحكومات الغربية بمتابعة ما يحدث، ولم تفتح فمها بكلمة واحدة.. بل كان لافتا للانتباه أن تعلن وزيرة الخارجية الأمريكية في تصريح لها أن حكومتها سوف تتحدث مع الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي بعد أن تهدأ الأمور وتنتهي الأحداث في تونس.. فقد كانت واشنطن من فرط ثقتها في النظام التونسي تعتقد أنها أزمة طارئة يتعرض لها النظام التونسي وستمر، وسيتمكن الرئيس التونسي السابق من استعادة الإمساك بزمام الأمور في تونس.. ولم يتغير الموقف الأمريكي إلا بعد هروب زين العابدين بن علي المفاجيء.

أما في مصر فإن واشنطن لم تنتظر طويلا لتمارس ضغوطها العلنية علي مبارك لكي يستجيب للمتظاهرين ومطالبهم، ثم لكي يترك السلطة ..فقد خرجت هيلاري كلينتون ومن بعدها المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض ليؤكدا أن الفرصة مازالت قائمة لكي يقدم نظام مبارك علي تقديم إصلاحات حقيقية..ومازال أمامه الوقت ليلبي مطالب شعبه الثائر».. ولكن بعد أن اتضح للأمريكيين حجم ما حدث من تطورات يوم الجمعة ٢٨ يناير خرج الرئيس الأمريكي باراك أوباما ليؤكد بوضوح أنه يحترم رغبة الشعب المصري في التغيير وحقه في أن تتحقق كل مطالبه المشروعة وكان معلوما وقتها أنه من بين هذه المطالب المشروعة وقتها اسقاط النظام ورحيل مبارك شخصيا.

ولم تكتف واشنطن باستثمار وجود الفريق سامي عنان رئيس الأركان في أمريكا أثناء اندلاع المظاهرات وإجراء مشاورات معه،

وهو ما أثار شائعات وقتها حول أنه الرجل القادم بعد مبارك، وإنما قام وزير الدفاع الأمريكي بالاتصال بالمشير طنطاوي أكثر من مرة خلال فترة الثمانية عشر يوما التي شهدت اندلاع المظاهرات الغاضبة في أنحاء عديدة بالبلاد.. بل إن الادارة الأمريكية أوفدت مبعوثا خاصا لها إلي القاهرة هو فرانك ويزنر ليلتقي بمبارك وأركان حكمه لإجراء مزيد من المشاورات من موقع الحدث.. وعندما أدلي فرانك ويزنر أثناء عودته من القاهرة تصريحات فهم منها دعم واشنطن لبقاء مبارك في الحكم حتي نهاية الفترة الرئاسية في سبتمبر ٢٠١١، سارع أكثر من مسئول أمريكي ليؤكد أن كلام المبعوث الأمريكي لا يعبر عن موقف الإدارة الأمريكية والسياسة الأمريكية خاصه وأن الرئيس الأمريكى كما قالت صحيفة نيويورك تايمز كان قد اتخذ قراره بالضغط على مبارك لكى يتنحى بعد سماع خطابه فى ٢٩ يناير.. ثم بدأت واشنطن تصعد في لهجتها الحازمة المطالبة برحيل مبارك الآن.. «الآن يعني الآن» وإن كانت حاولت تخفيف حدة هذه اللهجة فيما بعد لاحتواء غضب بعض الحكام العرب الذين ساءهم أن تتخلي واشنطن بهذا الشكل السافر عن نظام مبارك.. وهذا ما ألمح اليه وقتها ريتشارد هاوس رئيس مجلس العلاقات الخارجية حينما قال: «ان رد فعل أمريكا تجاه ما يحدث في مصر يجب أن يتم بشكل سري بينها وبين مبارك، ولا يتم الإعلان عنه حتي لا تهتز صورة أمريكا أمام حلفائها في المنطقة، خاصة أن علاقة أمريكا بمصر قوية منذ ثلاثين عاما، والتخلي عنها - يقصد نظامها - من شأنه إثارة قلق بقية الحلفاء.. ولا يعني هذا الكلام وقف الضغوط الأمريكية علي مبارك

ليسرع في التنحي وإنما الاحتفاظ فقط بسرية هذه الضغوط بدون المجاهرة بها.

غير أن واشنطن لم تستطع أن تأخذ بنصيحة رئيس مجلس العلاقات الخارجية سوي لبضعة أيام قليلة فقط، خاصة بعد أن تأكدت أن تنحي مبارك لا مفر منه، وأن هذا هو ما أصبح يقتنع به المحيطون بمبارك، غادت للإفصاح عن ضغوطها التي تمارسها علي الرئيس مبارك من أجل التنحي.. وبعد ساعات قليلة من إعلان مبارك مساء الخميس ١٠ فبراير تفويض سلطاته إلي نائبه عمر سليمان انتقد الرئيس الأمريكي أوباما في بيان له عدم تنحي مبارك، كما انتظرت واشنطن وروجت لذلك قبلها.

وقال أوباما في بيانه: «ان المصريين تلقوا تأكيدا بأنه سيكون هناك انتقال للسلطة، ولكن من غير الواضح حتي الآن أن هذا الانتقال سيكون فوريا وواضحا وكافيا، إن الكثير من المصريين مازالوا غير مقتنعين بجدية الحكومة في عملية انتقال حقيقية للديمقراطية.. ولابد للحكومة المصرية أن ترسم طريقا يتمتع بمصداقية وبدون أي التباس نحو ديمقراطية حقيقية».

وقد اقترن هذا الكلام بتحذير واضح لأوباما السلطات المصرية من اللجوءإلي العنف، خاصة أن المتظاهرين كانوا وقتها قد بدأوا الزحف بالفعل لحصار مقر الرئاسة.

وهكذا.. أمريكا لم تساند نظام مبارك في آخر أزماته مثلما ذهبت بعض التحليلات التي رأت أن الإدارة الأمريكية تحت الضغوط الإسرائيلية قد حاولت مساعدة مبارك علي الاستمرار في الحكم حتي

سبتمبر وليتولي هو عملية نقل السلطة فيما بعد،وذلك خشية وقوع هذه السلطة في أيدي من يعارضون استمرار معاهدة كامب ديفيد.. ولعلنا اكتشفنا فيما بعد كيف أن العديد من الفرقاء، سواء الذين ينافس منهم علي رئاسة الجمهورية أو لا ينافس، لا يعارض استمرار التزام مصر بمعاهدة كامب ديفيد المبرمة مع إسرائيل.

بل العكس تماما، هو الذي حدث.. لقد تخلت أمريكا عن مبارك.. ولم تقدم له أي دعم أو مساندة.. إنما مارست عليه ضغوطا لكي يتخلي عن الحكم بشكل عاجل، وذلك بعد أن انتقدت محاولاته خماية نظامه بالقوة واستخدام العنف مع المتظاهرين وقمع المظاهرات ..كما رفض الأمريكان محاولاته البقاء في السلطة حتي نهاية فترته الرئاسية في سبتمبر القادم.. واتخذت الإدارة الأمريكية هذا الموقف لأنها عرفت عن كثب من خلال مصادرها العديدة والمتنوعة، ومن خلال متابعتها لما يحدث علي الأرض ، سواء في الشارع أو في كواليس الحكم، إن بقاء مبارك بات أمرا مستحيلا.

أما ما رصده البعض من تناقض في بعض تصريحات المسئولين الأمريكيين أو تفاوت هذه التصريحات من الشدة البالغة إلي شدة ممزوجة بقليل من الرفق، فإنه يرجع فقط إلي وجود وجهتي نظر داخل البيت الأبيض..الأولي تغلب سرية الضغوط الأمريكية علي مبارك لعدم الذهاب بعيدا في إغاضب عواصم خليجية عربية ..والثانية تغلب علنية هذه الضغوط لعدم خسارة الشارع المصري الذي انتفض غضبا ضد نظام مبارك.. ولكن لم يحدث أي ارتباك أمريكي في التعامل مع مبارك في آخر أزماته، لأن الإدارة الأمريكية كانت

تعرف أنها الأزمة الأخيرة وأنها سوف تقضي علي نظامه ولانجاة له من ذلك.

والمؤكد أن مبارك شكا بمرارة ممن اتصلوا به خلال هذه الفترة من المسئولين العرب عن هذه الضغوط الأمريكية.. وهم بدورهم أبلغوا واشنطن استهجانهم لذلك، وحاولوا وقف أو تخفيف هذه الضغوط.. وقد كشف عمر سليمان عن هذه الضغوط في لقاءاته التي عقدها مع سياسيين وشباب وصحفيين.. وإن كان قد تحدث عن ما هو أكثر من الضغوط، والذي أسماه بتدخلات أجنبية، لم تقتصر- كما قال- علي الجانب السياسي فقط، وإنما اتخذت أشكالا أخري مثل المال والسلاح ..وأيضاً أشار إلي أن حدوث هذه التدخلات لم يكن فقط إسقاط النظام، وإنما إسقاط الدولة المصرية وإضعافها وإفقارها، وثمة معلومات أكدها لي وزير حالي أن جهة أمنية ألقت القبض خلال المظاهرات علي أكثر من ١٢٥ أجنبياً والتحقيقات معهم لم تنته بعد.

لكن يجب أن يبقي واضحاً أن كل من تدخلوا في هذا الوقت أو مارسوا ضغوطاً علي مبارك لكي يرحل ويترك السلطة استثمروا أو استفادوا من ظروف موضوعية كانت موجودة في مصر بالفعل ولم يصنعوا هم هذه الظروف.. أي أنهم استثمروا غضباً كان يتراكم في صدور المصريين من سوء الأحوال وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغموض المستقبل السياسي.. واستثمروا رفضاً كان يتزايد يوماً بعد يوم لمشروع توريث الحكم، خاصة أن هذا المشروع اقترن بتثبيت سيطرة فئة محدودة جداً علي كل مقدرات وثروة البلاد، وهي الفئة

التي تحمست بشدة لهذا التوريث، حماية لمصالحها وضماناً لاستمرار سيطرتها الاقتصادية والسياسية علي البلاد.

وقد كانت بالطبع قيادة القوات المسلحة علي علم بهذه التدخلات وهذه الضغوط الأمريكية علي مبارك لكي يتخلي عن السلطة وهذا ما أكده لي وزير علي علاقة بالمؤسسة العسكرية.. ولعل ذلك كان أحد الأسباب في موقف ضبط النفس الذي التزمت به تجاه محاولات جمال مبارك إطالة عمر حكم والده وتعطيل تخليه عن الحكم.. فهي بالتأكيد لم ترد أن يتم أي تشويش علي موقفها الواضح منذ البداية في الانحياز للشارع وإسباغ حمايتها علي المتظاهرين وتأييد مطالبهم المشروعة.. أو حتي لا يساء موقفها المقتنع بضرورة تنحي مبارك ويفسره أحد خطأ علي أنه استجابة للضغوط الأمريكية.. خاصة أن قيادة القوات المسلحة ترفض بوضوح أي ضغوط خارجية، خاصة الأمريكية.

.. وهذا هو الموقف الواضح الذي التزم به المشير طنطاوي حتي بعد تخلي مبارك عن السلطة عندما تجاوزت هيئة المساعدات الأمريكية حدودها في التعامل مع مصر.. فقد عزز المشير طنطاوي موقف الوزيرة فايزة أبوالنجا التي أرسلت رسالة تعنيف شديدة اللهجة للسفيرة الأمريكية بالقاهرة.. وطلب المشير من وزير الخارجية استدعاء السفيرة الأمريكية رسمياً وإبلاغها استياء الحكومة المصرية من تجاوز هيئة المساعدات الأمريكية الدولة المصرية، واتخاذها قرار بتوزيع نحو ١٥٠ مليون دولار من المساعدات الأمريكية بشكل مباشر علي الراغبين في الحصول عليها،سواء من رجال الأعمال مصريين

أو أجانب أو منظمات المجتمع المدني، وسواء التي تحوز ترخيصاً أو لا تحوز.

ولعل هذا الموقف الرافض للضغوط والتدخلات الأجنبية والأمريكية بصفة خاصة يدعونا لدحض ما أشيع في الأيام الأولي للمظاهرات حول تفاهم مزعوم تم بين الفريق سامي عنان رئيس الأركان وواشنطن للإطاحة بمبارك بواسطة القوات المسلحة من خلال انقلاب عسكري أو حتي التلويح له بالقوة.. فهذا بالفعل لم يحدث ليس فقط كما بدا لنا جميعا، وإنما أكده من روي لي سيناريو تنحي مبارك عن الحكم والملابسات التي اكتنفت ذلك.

لكن في المقابل فإن رفض القوات المسلحة الصدام مع المتظاهرين واستخدام القوة ضدهم بل وتبني مطالبهم المشروعة، كان في حد ذاته أحد حيثيات مبارك للاستجابة لطلب تنحيه عن الحكم.. مثلما كان للضغوط الأمريكية دورها أيضاً في موافقة الرئيس السابق علي التنحي.. فهو وجد نفسه وحيداً ومحاصراً من كل اتجاه بعد أن فقد سلاحه الرئيسي وهي أجهزة الأمن في مواجهة غضب شعبي عارم.. وعندما لم تمتد يد القوات المسلحة له لإنقاذه بل امتدت لتحمى المتظاهرين المطالبين باسقاطه،وأيضاً بعد أن تخلت عنه واشنطن ومعها أصدقاؤه الأوروبيون.

الساعات الأخيرة
فى حكم مبارك

قبل النهاية

هل كان يمكن لمبارك أن ينقذ نفسه وحكمه وأسرته من هذه النهاية المأساوية لهم ؟

البعض يعتقد أنه كان بالفعل فى مقدور مبارك إنقاذ نفسه وأسرته وحكمه من هذه النهاية ، لو تصرف بشكل مختلف أو أدار آخر أزمات حكمه بطريقة مغايرة.. أو لو أنه تنبه فى وقت مبكر يوم ٢٥ يناير إلى الخطر الذى يحيق به ، وفهم حقيقة ما يحدث فى الشارع ، ولم يستسلم لرؤية وزير داخليته ، والتى تهون مما حدث.. ولو سارع مساء يوم ٢٥ يناير ولم ينتظر ثلاثة أيام كاملة ليتحدث للناس.. ولو كان تجاوب سريعا مع مطالب المتظاهرين الذين كانوا يحملون غضبا هائلا فى صدورهم ، ولم يناور بتقديم وعود بإجراء إصلاحات محدودة.

البعض يعتقد أنه لو كان مبارك بكر بإلقاء خطابه الثانى فى الأول من فبراير وألقاه مساء يوم ٢٥ يناير لكان ثمة احتمال فى تغيير سير الأحداث.. وكان أمكنه بالفعل الاستمرار فى الحكم حتى سبتمبر ليقوم بنفسه بتسليم السلطة لرئيس جمهورية جديد منتخب.. ولو كان هذا الخطاب تضمن حزمة كاملة من القرارات استجابة لمطالب المتظاهرين.. تشمل بالإضافة إلى إقالة الحكومة وتعيين نائب له ، حل مجلسى الشعب والشورى ، والإسراع بإجراء التعديلات الدستورية.. ولو لم تكن الشرطة استخدمت العنف ضد المتظاهرين.

ويستند هؤلاء فى تصورهم هذا إلى أكثر من سبب.. الأول أن المتظاهرين لم يرفعوا شعار إسقاط النظام إلا يوم ٢٨ يناير ، وبعد استخدام الشرطة العنف ضد المتظاهرين.. والسبب الثانى أن الرئيس السابق استطاع بخطابه الثانى فى الأول من فبراير أن يستعيد

تعاطف قطاعات من الناس معه وكان من بينهم مشاركون فى اعتصام التحرير فكروا فى إنهاء الاعتصام ليلتها.. لأنه عزف على الوتر العاطفى للناس حينما تحدث عن أن مصر بالنسبة له هى أرض المحيا والممات ، وأنه سوف يدفن فى ترابها.. أما السبب الثالث فيتمثل فى أن قطاعات من الشباب الغاضب ومن بينهم من بادروا بالدعوة للتظاهر فى ٢٥ يناير طلبوا مقابلة الرئيس السابق ، والتواجد معه وهو يلقى خطابه الذى سوف يفوض فيه سلطاته لنائبه عمر سليمان ، معتبرين أن ذلك كافٍ لهم.

لكن مع ذلك كله فإن متابعتى عن كثب لما حدث فى الأيام الأخيرة لحكم مبارك خلقت لدىّ قناعة بأن مبارك لم يكن فى مقدوره إنقاذ نفسه وحكمه وأسرته من هذه النهاية المأساوية.. فقد كان يتصرف وكأنه منساق إلى الهاوية أو إلى هذه النهاية.. وقناعتى سببها أنه أسلم نفسه وعقله تماما لابنه جمال الذى تولى إدارة آخر أزمات حكمه.. ولم تكن الصدمة التى تعرض لها الرئيس السابق - رغم ضخامتها - كافية لكى يتخلص من أسر ابنه وتأثيره عليه.. أو كافية لكى يفكر بطريقة مختلفة.

لقد ظل مبارك حتى ظهر يوم ٢٨ يناير يتوهم أنه فى حماية أجهزة أمن قوية وقادرة.. وحتى عندما طلب العادلى المساعدة من القوات المسلحة توهم مبارك أيضاً أن تغيير الحكومة وتعيين نائب له كفيل باحتواء غضب المتظاهرين وإنهاء الأزمة.. واحتاج مبارك لأربعة أيام إضافية ليستوعب أن المتظاهرين يطالبون بإسقاط حكمه ،ولذلك أعلن للناس أنه لن يرشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية القادمة ، بينما تجاهل نفى ترشيح ابنه فى هذه الانتخابات ، رغم أنه كان قد استقال

من مناصبه فى الحزب الحاكم.. واقتضى ذلك من عمر سليمان أن يتولى هو بنفسه فيما بعد هذا النفى.
كما أن مبارك لم يستوعب أيضا موقف القوات المسلحة الذى لم يرفض فقط الصدام مع المتظاهرين إنما أيد أيضا مطالب المتظاهرين.. ولذلك ظل يتوهم أنها يمكن أن تحميه من هؤلاء المتظاهرين.. هكذا لم يكن غريبا أن يقول للدكتور حسام بدراوى يوم الثامن من فبراير عندما حذره من هجوم متوقع لهم على القصر الجمهورى ، إنه إذا حدث ذلك سوف يطلق الحرس الجمهورى النار عليهم ، وهو - والحمد لله - الذى لم يحدث.. لأن الحرس الجمهورى مثله كبقية أسلحة القوات المسلحة التزم بعدم إطلاق النار على المتظاهرين الذين تجمعوا مساء يوم العاشر من فبراير وحاصروا القصر الرئاسى من جميع جوانبه ، فى الوقت الذى لم يكن مبارك قد سافر بعد هو وأسرته إلى شرم الشيخ.
وكل ذلك يفسر بطء رد فعل الرئيس السابق على ما يحدث ، رغم أن ما يحدث لم يكن حدثاً عادياً.. ويفسر أيضاً تأخره فى الخروج إلى الناس والتحدث إليهم واستجابته المحدودة لمطالب المتظاهرين.
وحتى عندما استوعب مبارك فى بعض اللحظات هول ما حدث وضرورة انسحابه وتنحيه عن الحكم استسلم لفترة للضغوط الأسرية وتحديدا ضغوط ابنه جمال الذى انفرد بإدارة الأزمة، وأجل قرار التنحى عدة أيام
بل إن ترك مبارك إدارة الأزمة لابنه جمال كان بداية استسلامه للنهاية التى انتهى بها حكمه.. لأن جمال استسلم بدوره لعدد من المحيطين به الذين يثق فيهم ، وكلهم فشلوا فى القراءة الصحيحة لما يحدث.. أو للانفجار الشعبى الذى حدث.. مثلما فشلوا من قبل

فى رصد حجم الغضب الهائل الذى يتراكم فى صدور المصريين.. لقد كان هؤلاء ومعهم جمال مبارك منفصلين تماما عن واقع المجتمع المصرى.. وهذا هو سبب إصراره ومن معه على أن يرث حكم أبيه ، متوهما أن الاعتراضات التى تعترض سبيله لتحقيق ذلك ، هى مجرد اعتراضات نخبوية ، أو اعتراضات تنفخ فيها النخبة فقط ، وليست رفضا شعبيا واسعا.

ولذلك..

لم يكن ممكناً لمبارك أن ينقذ نفسه من هذا المصير الذى يواجهه الآن.. ما حدث كان حتميا ونتيجة أسباب موضوعية توفرت عبر سنوات.. فالغضب الذى تراكم فى النفوس لم يحدث فجأة.. إنما كان ينمو يوما بعد آخر ليزيد حجمه ويكبر ويتضخم حتى لم يعد ممكنا منع انفجاره ، دون أن يتنبه مبارك وأركان حكمه إلى مؤشرات وتحذيرات شتى عديدة ، كان آخرها الرفض الواسع لانتخابات مجلس الشعب.

وحتى عندما حدث الانفجار الشعبى تصرف مبارك بذات الأسلوب الذى كان ينتهجه من قبل هذا الانفجار ، حينما كان هذا الغضب يعبر عن نفسه فى حركات احتجاجية محدودة.

باختصار.. لقد كانت نهاية حكم مبارك بهذا الشكل حتمية ، حتى ولو أنها فاجأت كثيرين ،كان من بينهم أيضا الذين دعوا للتظاهر يوم ٢٥ يناير وكان كل ما يأملون فيه أن يستجيب لهم عددا أكبر من المواطنين بالمرات السابقة التى دعوا فيها لمظاهرات.

المحتــويات

رقم الإيداع : ٢٠١١/٨٨١٧
الترقيم الدولي : 1525x-08-977-

بطاقة الفهرسة

شهيب، عبد القادر/.
الساعات الأخيرة في حكم مبارك/عبد القادر
شهيب .- القاهرة :
أخبار اليوم - قطاع الثقافة - ٢٠١١ .
ص ؛ سم
تدمك x ٩٧٧٠٨١٥٢٥
١ ـ مصر - تاريخ - العصر الحديث - حسنى مبارك
(١٩٨١//٢٠١٠ م -) مقالات ومحاضرات
أ ـ العنوان
٩٦٢و٠٨٠٤



قطاع الثقافة



